الأطر المكانية والمؤسسية :
المواطنون، الدولة، والمجتمع المدني

الفصل الخامس من كتاب
مدخل الى جغرافية الحضر الاجتماعية
بول نوكس و ستيفن بنج

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

الأسئلة الرئيسية التي يتناولها هذا الفصل

- كيف تتأثر هياكل المدن بالهياكل القانونية والحكومية والسياسية ؟
- ما هي عواقب تجزئة المدن ؟
- كيف يؤثر الهيكل المؤسسي للمدن على سير الديمقراطية ؟
- كيف تتوزع السلطة في المدن ؟

في هذا الفصل ، نستكشف بعض المكونات الأساسية لجدلية المكان الاجتماعية : الهياكل الاجتماعية والقانونية والسياسية المحيطة بالمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدني . الأنماط المادية والاجتماعية والاقتصادية الموصوفة في الفصل الرابع هي جميعها نتائج عمليات معقدة ومتداخلة تتداخل فيها الظواهر الاجتماعية والمكانية : الجدلية المكانية الاجتماعية الموصوفة في الفصل الأول . علاوة على ذلك ، تتجلى جميع هذه العمليات ضمن أطر مكانية ومؤسسية - الدوائر الانتخابية ، ومناطق توزيع المدارس ، والقوانين ، وصكوك جمعيات ملاك المنازل ، وما إلى ذلك - والتي تُمثل بحد ذاتها نتاجًا و وسيلة للفعل الاجتماعي . فرديًا و جماعيًا ، نُجسد حياتنا ونسعى لتحقيق مصالحنا في هذه الأطر المؤسسية والمكانية ومن خلالها . تُسهّل هذه الأطر حياتنا وعوالمنا الحياتية ، وتُشكّلها وتُقيّدها ، ولكننا أيضًا، بوعي أو بغير وعي ، نُساهم في تشكيلها وطابعها .

الترابط بين المؤسسات العامة والحياة الخاصة

كان ظهور الديمقراطيات الرأسمالية هو الذي أرسى أسس المجتمع الحضري الحديث . وقد تطلب نطاق الحياة وإيقاعها وتجزئتها في النظام الجديد كان منطق الرأسمالية الصناعية يعني ضرورة إعادة هيكلة المجتمعات التقليدية بالكامل . وكان لا بد من توحيد الممارسات المحلية وغير الرسمية وتدوينها بشكل متزايد من أجل دعم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق والمعقدة وسريعة التغير بشكل غير مسبوق لنظام حضري وصناعي . وكان جوهر هذه العملية هو نمو المؤسسات العامة وتحولها لتتمكن من تيسير وتنظيم الاقتصاد السياسي الجديد .

كان هذا هو العصر الذي تأسست فيه العديد من الدول القومية الجديدة ، وأُعيد تشكيل معظم الدول القديمة بمؤسسات حديثة للحكم والديمقراطية والعملية القضائية . ومع ذلك ، لم تنشأ هذه المؤسسات ببساطة ، مستقلة ، من تدفق التغيير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. بل إن المجال العام الذي أصبح يجسد مجالات الحياة الخاصة استمد مبرر وجوده من الاحتياجات (والمطالب) المتغيرة للمواطنين . وفقًا للمنظر الاجتماعي يورغن هابرماس (1989)، يُمكن عد المجال العام والمواطنين الذين يسكنونه إحدى الفئات

الأساسية الأربع للتنظيم الاجتماعي التي تُميز المجتمعات الحديثة . أما الفئات الأخرى فهي الاقتصاد والمجتمع المدني والدولة . وقد تغير معنى المجتمع المدني بمرور الوقت ، ولكنه يُفهم عمومًا على أنه يشمل جميع العناصر الرئيسية للمجتمع خارج نطاق الحكومة . ويشير هابرماس إلى أن ظهور هذه الفئات يتطلب العمل على إرساء علاقة راسخة بين المجال العام والمجالات الخاصة للحياة .

وقد اقترح أن هذه العلاقة قد ارتكزت في معظم الحالات على الاعتراف بثلاث مجموعات من الحقوق المشتركة :

1) الحقوق المتعلقة بالنقاش العام النقدي العقلاني (حرية التعبير والرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات ، وما إلى ذلك) ؛
2) الحقوق المتعلقة بالحريات الفردية ، "المتجذرة في نطاق الأسرة الزوجية الأبوية" (الحرية الشخصية ، وحرمة المنزل ، وما إلى ذلك) ؛
3) تلك المتعلقة بمعاملات الملاك الخاصين في مجال المجتمع المدني (المساواة أمام القانون، وحماية الملكية الخاصة، إلخ).

وإن طريقة التعبير عن هذه الحقوق والتمسك بها في مواقع معينة تُحدد ، من بين أمور أخرى ، طبيعة الوصول إلى السلطة الاقتصادية والسياسية والشرعية الاجتماعية والثقافية . ويترتب على ذلك أن قضايا المواطنة ، والأنظمة القانونية ، والأدوار التي تطالب بها (أو تُمنح) الحكومات الحضرية ، لها علاقة وثيقة بتطور جدلية المكان الاجتماعية .

المواطنة، والنظام الأبوي، والعنصرية

على النقيض من هرمية الحقوق والامتيازات ما قبل الحداثة ، المرتبطة بمفهوم ولاء الرعايا للملك (ينظر الفصل الثاني) ، فإن المواطنة تنطوي على عقلانية مصحوبة بالتزامات متبادلة . ارتبطت المواطنة التي نشأت مع بزوغ الحداثة (ينظر الفصل الثالث) بالحدود الإقليمية للدول الوطنية الجديدة والمعاد تشكيلها ، بدلاً من ارتباطها بالسلطة الإلهية للنبلاء . كانت المواطنة هي المفهوم الذي رُسخت من خلاله الحقوق السياسية والمدنية في الدساتير الوطنية . وفي وقت لاحق ، نشأ في معظم البلدان الأكثر تقدمًا اقتصاديًا مفهومٌ للمواطنة يشمل الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية - كالحق في حد أدنى من الأمن الشخصي والرفاهية الاقتصادية ، على سبيل المثال . أثارت عملية بناء هذه الفكرة الحديثة عن المواطنة جدلاً متواصلاً حول من هو المواطن ومن ليس مواطناً ، لا سيما في دول مثل أستراليا والولايات المتحدة ، اللتين استمدتا قوتهما الديموغرافية والاقتصادية من الهجرة . وكانت النتيجة أن البناء الاجتماعي للمواطنة قد توسطته تحيزات راسخة وممارسات ثقافية راسخة ، كما ورد في الفصل الثالث . باختصار، شقت النزعة الجنسية والعنصرية طريقهما إلى مفاهيم المواطنة ، ومن ثم إلى العلاقة بين المجال العام والحياة الخاصة ، وإلى جوهر جدلية المكان الاجتماعية التي شُكِّلت من خلالها المدن المعاصرة .

في البداية ، كانت المواطنة متاحة فقط للذكور البيض مالكي العقارات . ويمكن إرجاع إقصاء النساء ، إلى حد كبير ، إلى النظام الأبوي المتأصل في الثقافة الغربية : وعلى وجه الخصوص ، إلى بعض الافتراضات حول الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء . الافتراضات الأساسية هي :

(1) أن هيمنة الزوج على زوجته "قانون طبيعي"؛ و
(2) أن الرجال بطبيعتهم أكثر ملائمةً للأنشطة العدوانية في الحياة الاقتصادية والعامة ، بينما النساء بطبيعتهن أكثر ملائمةً للأنشطة التنشئية في المجال المنزلي .

استمرت فكرة "الرجل العام" (التي كانت نتيجتها "المرأة الخاصة") حتى بعد توسيع نطاق حق الانتخاب ليشمل النساء ، وما تزال قائمةً حتى بعد "تحرير المرأة" في ستينيات القرن الماضي . كان استبعاد الأقليات أكثر وضوحًا بشكل عام ، لا سيما في أمريكا قبل الحرب الأهلية ، حيث كانت عبودية السود تُمثل نقيضًا تامًا للمواطنة . لقد قيّد الطابع العنصري المتأصل في المجتمع "السائد" مشاركة السكان الأمريكيين الأصليين والصينيين والسود في كامل حقوق المواطنة طوال فترة التحضر الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حتى تشريع الحقوق المدنية في أواخر ستينيات القرن العشرين .

في أوروبا ، ركّزت العنصرية على اليهود والغجر حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما جلبت الهجرة أعدادًا كبيرة من الآسيويين والأفارقة إلى مدن بريطانيا وفرنسا وألمانيا . بالإضافة إلى القيود العلنية والرسمية المفروضة على هؤلاء المهاجرين فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنة ، قيّد التمييز المنهجي حقوقهم الاجتماعية للمواطنة . سنرى في الفصل الثامن كيف تلعب عواقب العنصرية هذه دورًا في الإنتاج الاجتماعي للمكان والحفاظ على الفصل الاجتماعي المكاني .

القانون والمجتمع المدني

يُمثّل القانون حلقة وصل مهمة بين المجالين العام والخاص ، وبين الدولة والاقتصاد . كونه عنصرًا أساسيًا في جدلية المكان الاجتماعية ، يجب النظر إلى القانون على أنه نتاج قوى اجتماعية وبيئات مكانية ، وعامل إنتاج وإعادة إنتاج اجتماعي مكاني . وفي هذا السياق ، يتسم القانون بعناصر محددة عديدة . فهو يُصاغ (عادةً بطرق تجريدية وعامة) من قِبل هيئات تشريعية منتخبة ، تستقي بدورها من مفاهيم المواطنين للعدالة والإنصاف ، إلخ . ثم يُطبق لاحقًا في أماكن وظروف محددة من قِبل مجموعة متنوعة من الهيئات (مثل الشرطة ، والأخصائيين الاجتماعيين ، وهيئات الإسكان ، إلخ) التي تُفوض إليها المسؤولية من قِبل الدولة الوطنية .

وعندما تظهر مشاكل أو خلافات حول المعنى المحدد للقانون ، يُفسر من خلال آليات أخرى للمجتمع المدني ، وعلى رأسها المحاكم . ومن المُسلّم به الآن أن كل عنصر من هذه العناصر له بُعد جغرافي عميق ، إذ ينطوي على تداخل المكان والسلطة . ومن بين أفضل الأمثلة الموثقة على التداخل بين القانون والمجتمع المدني والجغرافيا الحضرية قرارات المحكمة العليا الأمريكية في القضايا المتعلقة بحقوق التصويت ، إلغاء الفصل العنصري في المدارس ، والإسكان المفتوح ، وتقسيم استخدام الأراضي . على سبيل المثال لا الحصر، تشمل هذه القرارات في قضية براون ضد مجلس التعليم (1954) ، التي أعلنت أن الفصل العنصري في المدارس غير دستوري ؛ وقضية شيلي ضد كرايمر (1948)، التي قضت بأن الالتزامات المقيدة عنصريًا بشأن بيع العقارات غير قانونية ؛ وقضية إقليدس ضد أمبلر (1926) ، التي أقرت حق البلديات في تقسيم استخدام الأراضي لحماية المصلحة العامة ؛ وقضية الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين ضد ماونت لوريل (1972) ، التي ألغت قانون تقسيم المناطق الإقصائي .

في مثل هذه القضايا ، تُرسم قيم اجتماعية وأحكام أخلاقية محددة على المشهد الحضري ، بينما تُحرف قيم أخرى أو تُمحى . وهذا ، بالطبع ، ليس بالأمر السهل . بصرف النظر عن أي شيء آخر ، فإن صياغة القانون وتطبيقه وتفسيره لا تتم على المستوى الوطني فحسب ، بل أيضًا على مستوى البلدية (أو "الدولة المحلية") ، مما يُنشئ إطارًا معقدًا ومتناقضًا أحيانًا للمساحات القانونية التي تُفرض على المساحات الاجتماعية للمدينة وتتداخل معها . في الوقت نفسه ، يُدخل التطور وإعادة تنظيم المجتمع المستمران عناصر تغيير تُعدّل

بشكل تراكمي طابع المجتمع المدني نفسه ، وتُغير العلاقات بين الدول المركزية والمحلية ، وتُثير تحديات جديدة للقانون والحوكمة الحضرية .

الطبيعة المتغيرة للحوكمة الحضرية

مع تحول القاعدة الاقتصادية للمدن ، تغيرت أحوال الفئات المختلفة ، وأثارت المدن نفسها مشاكل وتحديات جديدة ، واجتذبت الحكومة الحضرية أنواعًا مختلفة من الناس بدوافع وأهداف مختلفة . إن أخلاقيات وتوجهات الحكومة الحضرية ، التي تعكس هذه التغييرات ، قد وفّرت بدورها حافزًا لمزيد من التغييرات في طبيعة واتجاه التنمية الحضرية . واليوم ، اتسع نطاق الحوكمة الحضرية لدرجة أنها أصبحت تشمل الآن تنظيم وتوفير جميع أنواع السلع والخدمات ، من الطرق ، وقنوات تصريف مياه الأمطار ، وإضاءة الشوارع ، وإمدادات المياه ، وشبكات الصرف الصحي ، إلى إنفاذ القانو ن، والوقاية من الحرائق ، والمدارس ، والعيادات ، وأنظمة النقل ، والإسكان . ولجميع هذه الأنشطة تأثير مباشر، وغالبًا ما يكون جوهريًا ، على الجغرافيا الاجتماعية ، وكذلك على الشكل المادي للمدن ، كما سنرى في الفصل 13. علاوة على ذلك ، فإن السلطة الاقتصادية والتشريعية للسلطات المحلية الحديثة تجعلها عاملًا فعالًا في تشكيل وإعادة تشكيل البيئة الحضرية .

بشكل عام ، من المفيد التمييز بين خمس مراحل رئيسية في تطور الحوكمة الحضرية :

1- المرحلة الأولى ، التي يعود تاريخها إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت مرحلة شبه لا حكومية ، قائمة على مبدأ النفعية . استندت فلسفة عدم التدخل هذه إلى افتراض أن أقصى منفعة عامة ستنشأ من قوى السوق غير المقيدة : وهو موقف اقتصادي ليبرالي كلاسيكي . عمليًا ، أشرفت أقلية من التجار والنبلاء على الشؤون الحضرية ، لكنها لم تفعل الكثير لتعديل النمو العضوي للمدن .
2- المرحلة الثانية ، التي يعود تاريخها إلى عامي 1850 و1910، شهدت إدخال "الاشتراكية البلدية" من قبل القادة الاجتماعيين استجابةً للأوبئة والاضطرابات الحضرية وازدحام المدينة الفيكتورية . استند القانون والحوكمة الحضرية في هذه الفترة إلى أخلاقيات قوية للخدمة العامة والأبوية ، وكانت النتيجة مجموعة واسعة من الإصلاحات الليبرالية . في الوقت نفسه ، سهّل تزايد سلطة ومسؤولية شاغلي المناصب السياسية انتشار الفساد على نطاق واسع في الشؤون الحضرية .
3- بين عامي 1910 و 1940، وقع حدث حاسم - الكساد الكبير - حوّل الرأي العام أخيرًا لصالح دور بلدي دائم وأكثر جوهرية في تشكيل العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والرفاهية . قوّضت إخفاقات السوق التي أشعلت شرارة الكساد الكبير شرعية الليبرالية الكلاسيكية القائمة على مبدأ عدم التدخل ، وأدت إلى طغيانها على ليبرالية مساواتية اعتمدت على الدولة لإدارة التنمية الاقتصادية وتخفيف الآثار الجانبية غير المرغوب فيها لرأسمالية السوق الحرة .

وسّعت المدن في كل مكان أنشطتها في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان والتعليم والأمن والترفيه . في الوقت نفسه، تحوّل تكوين وطبيعة مجالس المدن مرة أخرى . في بريطانيا ، أدى خفض تصنيف الصناعة بنسبة 75% بموجب قانون الحكومة المحلية (1929) وسياسة الحكومة المركزية لحماية الصناعة في ثلاثينيات القرن الماضي إلى حرمان العديد من رجال الأعمال من حافز المشاركة في الشؤون المحلية . على النقيض من ذلك ، وجد أعضاء الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الدنيا مبررًا جديدًا لعضويتهم في المجلس : التحدث باسم العدد المتزايد من المسؤولين ذوي الرواتب والموظفين ذوي الياقات الزرقاء في المدينة . أدت هذه التطورات إلى استبدال رجال الأعمال ذوي السلطة الأبوية والقادة الاجتماعيين بـ "شخصيات

عامة" من طيف اجتماعي أوسع . بالإضافة إلى ذلك ، تم تعيين ممثلين عن الطبقة العاملة في مجالس المدن من خلال حزب العمال ، وسرعان ما أصبحت السياسة الحزبية جانبًا جديدًا مهمًا من جوانب الحوكمة الحضرية .

4- بين عامي 1940 و1975، أدت الأدوار العديدة للحكومة الحضرية إلى ظهور بيروقراطيات كبيرة ومنفصلة رأسيًا من الإداريين المحترفين الموجهين لإدارة المدينة وبيئتها . تولى المحترفون والسياسيون الحزبيون الحكم كثنائي ، وكان توازن القوى بينهما متغيرًا من وظيفة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى . ومع ذلك ، بحلول هذا الوقت ، ظهرت بوضوح مفارقة عميقة تواجه جميع المعنيين بالشؤون الحضرية . كانت المفارقة هي الاتي . فرغم أن التحضر كان الوسيلة التي احتاجتها الرأسمالية لحشد السلع والعمالة بكفائة ، إلا أنه خلق ظروفًا خطيرة مكّنت الخاسرين والمستغَلّين من تنظيم أنفسهم وتعزيز تماسكهم .

وفي مواجهة هذه المفارقة ، أصبحت الحوكمة والإدارة الحضرية كيانات هجينة ، مُكرَّسة من جهة للإصلاح الإنساني والديمقراطي ، ومن جهة أخرى لإدارة المدن وفقًا لنوع مُحدد من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي . وحتمًا ، أدت متطلبات هذه المهمة إلى زيادة عدد الموظفين المحترفين المُوظَّفين لمساعدة أعضاء المجالس في اتخاذ قراراتهم . وفي الوقت نفسه ، تراجعت القدرة الفعلية لأعضاء المجالس على صياغة المبادرات السياسية . ومع تزايد التعقيدات التقنية في المالية البلدية ، والصحة العامة ، والإدارة التعليمية ، وتخطيط المدن ، أصبح أعضاء المجالس أكثر اعتمادًا على خبرة الموظفين المحترفين وموظفيهم . ونتيجة لذلك ، أصبحت معظم المدن تعتمد بشكل دائم على بيروقراطيات كبيرة يعمل بها متخصصون .

5- المرحلة الأحدث، من منتصف سبعينيات القرن الماضي ، من الليبرالية الجديدة . وكما كانت فكرة إخفاقات السوق فكرةً قويةً في التحول الأيديولوجي من الليبرالية الكلاسيكية إلى الليبرالية المساواتية في ثلاثينيات القرن الماضي ، فقد أصبحت فكرة إخفاقات الحكومة فكرةً قويةً في تقويض الليبرالية المساواتية (وخاصةً دولة الرفاهية الكينزية) في منتصف وأواخر سبعينيات القرن الماضي . وزعم البعض أن الحكومات كانت غير فعّالة ، ومثقلة بالبيروقراطية ، وعرضةً للإفراط في التنظيم الذي يُعيق التنمية الاقتصادية ، وملتزمة بسياسات اجتماعية وبيئية تُشكّل عائقًا أمام التنافسية الدولية .

نتيجةً لذلك ، طغت الليبرالية الجديدة ، وهي عودةٌ انتقائيةٌ إلى أفكار الليبرالية الكلاسيكية ، على الليبرالية المساواتية . في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، فكّكت إدارتا تاتشر وريغان في ثمانينيات القرن الماضي الكثير من دول الرفاه الكينزية ، وحرّرتا الصناعة (بما في ذلك على وجه الخصوص قطاعي التمويل العقاري والعقارات في الولايات المتحدة) ، وأدّتا إلى عصر من التعاون بين القطاعين العام والخاص في بناء المدن والتنمية الاقتصادية ، وأحيتا الأفكار الليبرتارية حول أولوية حقوق الملكية الخاصة .

على مستوى أعم ، جادل عالم الاجتماع أولريش بيك بأنّ العولمة ، والنزعة فوق الوطنية ، والنزعة العالمية ، تُولّد "حداثة ثانية" - إعادة تأكيد للعمليات الهيكلية للحداثة التي تتعارض مع الرأسمالية المُدارة والحداثة المُخططة في القرن العشرين . وهذا يعني تفكيك وإعادة بناء العديد من مؤسسات الحكم ، إلى جانب أفكارنا عنها . يشير بيك إلى أن العديد من الأفكار والمؤسسات التي تعود أصولها إلى تحديث المجتمعات والدول القومية في القرن التاسع عشر هي "فئات زومبي" ، أي الموتى السائرون في العصر الحالي . و وفقًا لبيك ، "تُجسد هذه الفئات الزومبي آفاق تجربة القرن التاسع عشر، آفاق الحداثة الأولى . ولأن هذه الآفاق المناسبة ، المُقطرة إلى فئات بديهية وتحليلية ، ما تزال تُشكل تصوراتنا ، فإنها تُعمينا عن التجربة الحقيقية وغموض الحداثة الثانية" (بيك وويلمز، 2003، ص 19).

مساحات الليبرالية الجديدة

كان صعود مبادئ السوق الحرة في الليبرالية الجديدة عملية دائرية وتراكمية . زيادة الضرائب (لتمويل الإنفاق على الضحايا ساهمت عوامل مثل تراجع التصنيع والبطالة وتدهور المناطق الداخلية للمدن في استياء الفئات الأكثر ثراءً من دافعي الضرائب ، الذين وقعوا في فخ ثقافة مادية متصاعدة باستمرار، ورغبوا في مزيد من الدخل المتاح لاستهلاكهم الخاص . ومع الضغط على الإنفاق العام ، تدهورت جودة الخدمات العامة والسلع العامة والبنى التحتية المادية حتمًا ، مما زاد بدوره من الضغط على أصحاب المال لإنفاقه على القطاع الخاص . أدى اهتمام الناس بإلحاق أطفالهم بمدارس "جيدة" إلى تكثيف الطلب على المساكن في المجمعات السكنية الراقية التي تضم رياض أطفال ومدارس ابتدائية خاصة بهم . وبدأ عدد متزايد من الناس في شراء أنظمة أمنية خاصة ، وتسجيل أطفالهم في دروس وأنشطة خاصة لامنهجية ، وقضاء الوقت في مراكز التسوق بدلاً من ساحات اللعب المحلية . ومن الطبيعي أن يميل الأشخاص الذين يدفعون مقابل خدمات خاصة إلى الاستياء من دفع ثمن خدمات عامة يشعرون أنهم لم يعودوا بحاجة إليها .

واستياءً منهم من استمرار الإنفاق على برامج إعادة التوزيع اجتماعيًا وجغرافيًا ، بدأوا في دعم وجهة نظر بعض خبراء السياسة والسياسيين الذين طالبوا بـ"التكافؤ المالي" - حيث يحصل الأفراد والشركات على ما يدفعون مقابله . وُصم مفهوم الصالح العام بالتهمة التي وُصم بها الكينزية نفسها ، حيث أصبحت الحكومة نفسها (على حد تعبير رونالد ريغان) تُعد المشكلة لا الحل . ولعبت العولمة دورًا أيضًا : إذ أصبحت السياسات الاقتصادية الكينزية وبرامج إعادة التوزيع تُعد عائقًا أمام التنافسية الدولية . وأصبحت "مرونة" سوق العمل هي الحكمة التقليدية الجديدة .

في الولايات المتحدة ، وبفضل تركيبة وديناميكيات السياسة الجمهورية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ، ارتبطت هذه الأصولية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالمحافظة الاجتماعية الأخلاقية ، مما أنتج مزيجًا غريبًا من المحافظة والليبرالية ، الذي أصبح السمة المميزة لأمريكا في عهد جورج دبليو بوش . وبحلول منتصف التسعينيات ، أصبحت الليبرالية الجديدة هي الحكمة الاقتصادية التقليدية ، حتى بين الديمقراطيين الرئيسيين . وكما أشار جيمي بيك وآدم تيكيل وآخرون ، فإن كل هذا جزء من عملية مستمرة من التغيير السياسي والاقتصادي ، وليس مجرد مجموعة من نتائج السياسات . وقد وصف بيك وتيكيل (2002) هذه العملية بأنها مزيج من "التراجع" عن الليبرالية الجديدة و"التوسع" في تطبيقها .

أدى التراجع عن الليبرالية الجديدة إلى تحرير القطاعين المالي والصناعي ، وزوال برامج الإسكان العام ، وخصخصة المساحات العامة ، وخفض برامج الرعاية الاجتماعية التوزيعية مثل كوبونات الطعام ، والتخلي عن العديد من الأدوار التقليدية للحكومات الفيدرالية والمحلية كوسيط ومنظم ، وفرض قيود على سلطة ونفوذ المؤسسات العامة مثل النقابات العمالية و وكالات التخطيط ، وخفض الاستثمار في البنية التحتية المادية للطرق والجسور والمرافق العامة . أدى تعميم الليبرالية الجديدة إلى تشريع "الحق في العمل" ، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ، وتطوير متطلبات العمل والرعاية الاجتماعية، والتأكيد على حقوق الملكية الخاصة ، وتشجيع تحسين المناطق الحضرية ، وإنشاء مناطق التجارة الحرة ، ومناطق المشاريع ، وغيرها من المساحات غير الخاضعة للتنظيم ، والتأكيد على مبدأ "الاستخدام الأمثل والأعلى" لقرارات تخطيط استخدام الأراضي ، وتسعير الخدمات العامة ، والمنافسة التعليمية ، وخصخصة الخدمات الحكومية .

بلغ التعاقد على الخدمات في أجزاء من الولايات المتحدة درجة من الاكتمال لدرجة أن البلديات الصغيرة تعمل بعدد قليل من الموظفين بدوام كامل . ويستون ، فلوريدا - وهي مدينة يبلغ عدد سكانها حوالي 70 ألف نسمة - لديها ثلاثة موظفين فقط ، بينما ساندي سبرينغز، جورجيا ، وهي ضاحية من ضواحي أتلانتا

، تضم أكثر من 80 ألف نسمة ، لديها أربعة موظفين حكوميين فقط غير معنيين بالسلامة العامة . باستثناء الشرطة والإطفاء ، تم التعاقد على جميع الوظائف الحكومية تقريبًا من الباطن . في هذه الأثناء ، ومع ترسيخ النيوليبرالية كـ"منطق سليم" أيديولوجي ، كانت خطوةً قصيرةً نحو ما أسماه نيل سميث "الانتقام" : استعادة المساحات الحضرية من خلال تهجير وإقصاء المشردين وذوي الدخل المحدود باستخدام القوة القانونية والشرطية القسرية ، سعياً وراء "مناخ أعمال جيد" .

وقد تمثلت النتيجة النهائية في "تفريغ" قدرات الحكومات المركزية ، مع إجبار الحكومات البلدية على الانخراط في ريادة الأعمال المدنية سعياً وراء فرص العمل والإيرادات ؛ وزيادة دعمها للأعمال التجارية من حيث نفقاتها ؛ وزيادة توجهها نحو نوع التخطيط الذي يحافظ على ارتفاع قيم العقارات . وقد عزز هذا نهجاً مضارباً وتدريجياً في إدارة المدن ، مع التركيز بشكل كبير على المشاريع المحددة ، مثل مراكز التسوق في وسط المدينة ، وأسواق المهرجانات ، ومراكز المؤتمرات والمعارض ، وما إلى ذلك . التي يُنظر إليها على أنها تتمتع بأكبر قدرة على تعزيز قيم العقارات (وبالتالي إنعاش القاعدة الضريبية المحلية) وتوليد معدل دوران تجارة التجزئة ونمو التوظيف (ينظر أيضًا المربع 5.2).

يشير برينر وثيودور (2002، ص 21) إلى أن الهدف الضمني لليبرالية الجديدة على مستوى المدن الكبرى هو "تعبئتها كساحة للنمو الاقتصادي الموجه نحو السوق ولممارسات الاستهلاك النخبوية" . في الواقع ، دعا أنصار السياسات النيوليبرالية إلى الأسواق الحرة كونها الشرط الأمثل ليس فقط للتنظيم الاقتصادي ، ولكن أيضًا للحياة السياسية والاجتماعية . مثالية للبعض ، بالطبع . لقد ولّدت الأسواق الحرة علاقات غير متكافئة بين الأماكن والمناطق ، والنتيجة الحتمية هي تكثيف التفاوت الاقتصادي على جميع المستويات ، من الحي إلى الدولة القومية . وفي الفراغ الذي خلفه تراجع الدولة المحلية ، أصبحت التطوعية الوسيلة الرئيسية لتوفير احتياجات المعوزين ، بينما انتشرت في المجتمعات الأكثر ثراءً أشكال مختلفة من الحكومات "السرية" و"الخاصة" ، مثل جمعيات أصحاب المساكن .

السياسات الخضراء

على النقيض من هذه الدوافع النيوليبرالية ، ربما يكون من الممكن رؤية مرحلة ناشئة من الحكم المحلي تتمحور حول قضايا الاستدامة الاقتصادية . يأتي ذلك في أعقاب تزايد الاهتمام العام بالقضايا البيئية ، ومؤتمر قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢ الذي أنتج أجندة القرن ٢١، وهو إطار عمل للتنمية العالمية المستدامة . وأعقب ذلك مؤتمر الموئل الثاني ، وهو قمة عُقدت في إسطنبول عام ١٩٩٦، وسلطت الضوء على قضايا المدن والاستدامة ؛ ومؤخرًا ، مخاوف واسعة النطاق بشأن آثار تغير المناخ العالمي.

في المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، على الرغم من تقليص صلاحيات السلطات المحلية في مجالات خدمات المياه والنقل ، وتقويضها بسبب التعاقد الخارجي على تقديم الخدمات للقطاع الخاص ، إلا أنها تولت دورًا متزايدًا في مجال التنظيم البيئي وإعادة التدوير . ومع ذلك ، يشير النقاد إلى أن السياسات المحلية للاستدامة الحضرية كانت متقطعة ومحدودة النطاق ، حيث تفتقر السلطات المحلية في شكلها الحالي إلى القدرة على التأثير في العديد من المجالات المؤثرة على البيئة . بالإضافة إلى ذلك ، يُعتزم تنفيذ جدول أعمال القرن 21 من خلال مفهوم التبعية ، أي تفويض صنع القرار إلى المستوى الأنسب . ومع ذلك ، يثير هذا تساؤلاً حول تحديد المستوى الأنسب لصنع القرار؛ إذ تتطلب السياسات المستدامة تمكينًا على المستوى المحلي ومشاركة ديمقراطية ، كما أنها تحتاج إلى تنسيق مركزي عبر الحدود الإدارية .

المساحات الحضرية القانونية

يُعد التنظيم الجيوسياسي للمناطق الحضرية عنصرًا مهمًا في جدلية المكان الاجتماعية . فالأقاليم القانونية هي مناطق جغرافية مُكرسة في القانون (أي ذات صلاحيات قانونية ، كما هو الحال في المناطق السياسية والإدارية) ، ويمكن عدها نتيجةً وإطارًا مستمرًا لجدلية المكان الاجتماعية . في هذا القسم ، ندرس تطور المساحات القانونية على المستوى داخل المدن ونناقش بعض الآثار الرئيسية للطريقة التي تم بها تقسيم المساحة الحضرية لأغراض سياسية وإدارية .

التشرذم الحضري وعواقبه المكانية

تتميز المناطق الحضرية الحديثة بتقسيم معقد للمساحة إلى ولايات قضائية محلية متعددة الأغراض ومجموعة واسعة من المناطق الإدارية الخاصة المسؤولة عن وظائف فردية مثل توفير المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والصرف الصحي (ومن هنا جاء مصطلح التقسيم القضائي) . يبلغ هذا التعقيد ذروته في أستراليا وأمريكا الشمالية ، حيث تسود مبادئ الحكم الذاتي المحلي ، ويصل إلى ذروته في الولايات المتحدة ، حيث تضم أكبر المناطق الحضرية مئات الولايات القضائية المنفصلة . وبينما لم تصل هذه المستويات من التعقيد إلى هذه المستويات ، يمكن ملاحظة الظاهرة نفسها في أوروبا .

ففي بريطانيا ، على سبيل المثال ، حكومة لندن ما تزال مجزأة بين 32 حيًا سكنيا ؛ وفي كل مدينة سلطات محلية خاصة مسؤولة عن توفير الخدمات الصحية وإمدادات المياه . ويمكن عد جزء كبير من هذا التعقيد استجابةً من الأنظمة السياسية والإدارية للهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتغير للمدينة الكبرى . باختصار، أدى توزيع الوظائف والمساكن من المركز الحضري إلى لامركزية وانتشار للسلطات المحلية . وقد أُنشئت حكومات محلية جديدة لخدمة سكان الضواحي الجديدة ومجتمعات السكن الجامعي السابقة ، مما أدى إلى "تجزئة" المناطق الحضرية إلى ولايات قضائية متنافسة .

وفي الولايات المتحدة، تسارعت هذه العملية بفضل سياسات ، مسترشدةً بمبدأ الحكم الذاتي المحلي ، جعلت ضم الأراضي من قِبل المدن القائمة أكثر صعوبة ، مع الحفاظ على إجراءات الدمج سهلة للغاية . في غضون ذلك ، انتشرت مناطق تعليمية خاصة جديدة ذات وظيفة واحدة في جميع أنحاء المناطق الحضرية ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى فشل الأنظمة السياسية والإدارية القائمة في تلبية الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة للسكان . بين عامي 1942 و1972، ارتفع عدد المناطق التعليمية الخاصة غير المدرسية في الولايات المتحدة من 6299 إلى 23885 . وبحلول عام 1992، ضمت مقاطعة كوك ، إلينوي، 516 منطقة تعليمية منفصلة ، بمعدل منطقة لكل 10000 نسمة .

تُعد المناطق التعليمية الخاصة حلاً جذابًا لمجموعة واسعة من المشاكل ، لأنها قادرة على تجنب القيود القانونية المفروضة على الصلاحيات المالية والقانونية المطبقة على الحكومات المحلية . وعلى وجه الخصوص ، يمكن للمجتمع زيادة ديونه أو عائداته الضريبية من خلال إنشاء طبقة حكومية إضافية لغرض محدد . كما تتميز المناطق التعليمية الخاصة بميزة التوافق الوثيق مع المجالات الوظيفية ، وبالتالي ، كونها أكثر دقة في تنظيم المجتمع المحلي والمشاركة فيه . ومن الأسباب الأخرى لانتشارها تأثير جماعات المصالح الخاصة، بما في ذلك (أ) جماعات المواطنين المعنية بوظيفة أو قضية معينة ، و(ب) مؤسسات الأعمال التي ستستفيد اقتصاديًا من إنشاء منطقة خاصة . ومع ذلك ، فرغم إمكانية الدفاع عن التجزئة المكانية على أساس تعزيز حساسية السياسيين والإداريين للتفضيلات المحلية ، إلا أنه يمكن أيضًا إثبات أنها أدت إلى تعقيد إداري ، وفوضى سياسية ، وتوزيع غير فعال للسلع والخدمات العامة . ومن بين هذه المشاكل الارتباك الشديد الناتج

عن التداخل الوظيفي والمكاني بين مختلف الولايات القضائية . ويؤدي اتخاذ القرار اللامركزي إلى نمو البيروقراطيات المكلفة ، وتكرار الخدمات ، والسعي إلى سياسات متضاربة .

وبالطبع ، لا تتطلب جميع الخدمات العامة تنظيمًا على مستوى المدينة : فبعض المشاكل الحضرية ذات طبيعة محلية بحتة . ولكن بالنسبة للعديد من الخدمات - مثل إمدادات المياه ، والتخطيط ، والنقل ، والرعاية الصحية ، والإسكان ، والرعاية الاجتماعية - فإن وفورات الحجم تجعل الوحدات المساحية الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية قاعدة أكثر كفاءة وإنصافًا . كما أدى تجزئة الحكومة ذات الأغراض العامة في الولايات المتحدة إلى قمع الصراع السياسي بين الفئات الاجتماعية : إذ يمكن للفئات الاجتماعية أن تواجه بعضها البعض عندما تكون في الساحة السياسية نفسها ، ولكن هذا الاحتمال يتضائل عندما يتم فصلها إلى ساحات مختلفة . هذا التخريب للديمقراطية يعني بدوره أن سياسات المجتمع تميل إلى أن تكون هادئة ، بينما غالبًا ما تكون سياسات المنطقة الحضرية بأكملها غائبة بشكل ملحوظ . إن تجزئة المدينة تعني أنه من الصعب اتخاذ قرارات على مستوى المنطقة ، أو حتى التفكير فيها ، لحل مشاكلها . والنتيجة هي سياسة ضيقة الأفق ، حيث تسود القضايا الصغيرة لعدم وجود هيكل سياسي قادر على التعامل مع أي شيء أكبر.

الاختلال المالي والتفاوت الاجتماعي والمكاني

من أكثر عواقب تجزئة المدن الكبرى ضررًا الاختلال المالي الذي يترك حكومات المدن المركزية بدون أموال وموارد كافية لتلبية احتياجات الخدمات التي تتحمل مسؤوليتها . وقد أدى تفويت الوظائف والمنازل ، والشيخوخة الحتمية لمناطق وسط المدينة ، وتركز بقايا كبار السن والأسر ذات الدخل المحدود في أحياء وسط المدينة إلى تضييق القاعدة الضريبية مصحوبًا بتزايد الطلب على الخدمات العامة . فعلى سبيل المثال ، تتطلب المساكن القديمة عالية الكثافة ، وهي سمة مميزة لمناطق وسط المدينة ، مستويات عالية من الحماية من الحرائق ؛ كما أن ارتفاع معدلات الجريمة يعني ارتفاع تكاليف الشرطة ؛ وارتفاع مستويات البطالة وسوء الحالة الصحية يعني ارتفاع الحاجة إلى خدمات الرعاية الاجتماعية ومرافق الرعاية الصحية . ونتيجة لهذه الضغوط ، فإن العديد من المدن المركزية في الولايات المتحدة شهدت المدن الكبرى ضائقة مالية من النوع الذي أدى إلى إفلاس مدينة نيويورك تقريبًا عام ١٩٧٥ (ومرة أخرى في أوائل التسعينيات).

اقترح البعض أن هذه المشاكل تتفاقم بسبب الطلب الإضافي على الخدمات العامة في مناطق وسط المدينة ، والذي ينبع من سكان الضواحي الذين يعملون أو يتسوقون هناك . هذه هي ما يسمى بأطروحة استغلال الضواحي . لا شك أن وجود ركاب ومتسوقين من الضواحي يُعجل بزيادة الإنفاق على الطرق ومواقف السيارات والمرافق العامة والشرطة وما إلى ذلك ؛ من ناحية أخرى ، من الواضح بالقدرنفسه أن رعاية سكان الضواحي لشركات وسط المدينة تعزز القاعدة الضريبية للمدينة المركزية ، بينما تتحمل حكومات الضواحي الخاصة بهم تكلفة تعليم أطفالهم . لم يتم إثبات مدى توازن هذه التكاليف والفوائد بشكل قاطع .

هناك حجة أكثر إقناعًا تُفسر الضائقة المالية على أنها نتاج لطبيعة التغيير الاقتصادي . في هذا التفسير، كان نمو أنواع جديدة من النشاط الاقتصادي الخاص هو ما فرض تكاليف باهظة على القطاع العام . وبشكل عام ، كان نمو أنواع جديدة من النشاط الاقتصادي الحضري مكلفًا لأنه فشل في توفير فرص العمل والدخل لسكان مركز المدينة . وقد اعتمد اقتصاد المكاتب الجديد على القوى العاملة الأفضل تعليمًا والأكثر ثراءً في الضواحي . في الوقت نفسه ، فرض اقتصاد المكاتب الصاعد في مركز المدينة مطالب على القطاع العام لنفقات البنية التحتية التي لم تكن ذاتية التمويل : مثل النقل الجماعي ، ومواقف السيارات ، والتجديد الحضري ، والأشكال التقليدية للبنية التحتية . وقد بُعثِر على هذه الاستثمارات في البنية التحتية من خلال استغلال أشكال جديدة من الإدارة والتمويل : مثل المناطق الخاصة المستقلة ، واللجان المصرفية ، وأشكال

جديدة من سندات الإيرادات وزيادة الضرائب . ونتيجة لذلك ، برز عالمان من الإنفاق المحلي : أحدهما موجه نحو توفير الخدمات والتوظيف العام لسكان المدينة ، والآخر نحو بناء البنية التحتية اللازمة للتنمية الخاصة المربحة .

المَرْكَنَتِيَّة المالية

في تفسير اقتصادي كلاسيكي للاقتصادات العامة الحضرية ، أشار تيبوت، مشيرًا إلى "حزم" السلع العامة المختلفة التي توفرها السلطات القضائية الحضرية المختلفة ، إلى أن الأسر ستميل إلى تصنيف نفسها بشكل طبيعي على أسس بلدية وفقًا لقدرتها على دفع ثمنها (تيبوت، 1956) . ومع ذلك ، أصبح من المعترف به الآن بشكل متزايد أن قدرًا كبيرًا من التصنيف الاجتماعي المكاني يتم هندسته عمدًا من قبل الحكومات المحلية . ينشأ هذا الجانب المؤسف من التشرذم السياسي الحضري من المنافسة بين الحكومات المتجاورة التي تسعى إلى زيادة الإيرادات من خلال جذب مستخدمي الأراضي المربحين الخاضعين للضريبة . أُطلق على هذه الظاهرة اسم المَرْكَنَتِيَّة المالية ، ولنتائجها آثار مهمة على الفصل السكني، وكذلك على جغرافية تقديم الخدمات العامة.

في السياق المالي ، تشمل الأسر المرغوبة تلك التي تمتلك قدرًا كبيرًا من رأس المال الخاضع للضريبة (على شكل مساكن) بالنسبة لحجم الأسرة ومدى حاجتها إلى الخدمات العامة . يُنظر إلى الأسر ذات الدخل المنخفض على أنها تُشكل عبئًا ماليًا ، ليس فقط لأنها تمتلك رأس مال خاضعًا للضريبة قليلًا نسبيًا ، بل لأنها أيضًا في أمسّ الحاجة إلى الخدمات العامة . علاوة على ذلك ، فإن وجودها في منطقة ما يُضعف حتمًا المكانة الاجتماعية للمجتمع ، مما يجعله أقل جاذبية للأسر ذات الدخل المرتفع . لذلك ، في التنافس على السكان المرغوب فيهم ، يجب على الولايات القضائية تقديم معدلات ضريبية منخفضة مع توفير مدارس جيدة ومستويات عالية من السلامة العامة وجودة البيئة ، واتباع سياسات تُبعد بطريقة ما غير المرغوب فيهم اجتماعيًا وماليًا .

تتضمن الاستراتيجية الأكثر انتشارًا في الولايات المتحدة التلاعب بصلاحيات تقسيم المناطق لاستخدام الأراضي ، والتي يمكن استخدامها لاستبعاد غير المرغوب فيهم ماليًا بطرق عدة . ولعلّ أكثرها شيوعًا هو "تقسيم الأراضي الكبيرة"، حيث تُخصّص الأراضي ضمن نطاق اختصاص قضائي للسكن على قطع أراضي فردية بحد أدنى للمساحة - عادةً ما لا يقل عن نصف فدان (0.2 هكتار) - مما يستبعد جميع مشاريع الإسكان باستثناء المشاريع السكنية الأكثر تكلفة ، وبالتالي يُبعد غير المرغوب فيهم ماليًا واجتماعيً ا. في الواقع ، ليس من غير المألوف على الإطلاق أن تُخصّص مناطق الضواحي الأمريكية للسكن بما لا يزيد عن فدان واحد لكل مسكن . تشمل أساليب الاستبعاد الأخرى تقسيم الشقق إلى مناطق ، وفرض وقف مؤقت على توصيلات الصرف الصحي ، وتطبيق قوانين بناء تتطلب تقنيات بناء باهظة الثمن .

يُمثّل وجود مساحات شاسعة من الأراضي غير المطورة ضمن نطاق اختصاص قضائي ميزةً كبيرة ، حيث يُمكن تقسيمها إلى مناطق لإبعاد الفقراء وجذب الأثرياء . الأسر أو الأنشطة التجارية المربحة ماليًا مثل المكاتب ومراكز التسوق . تضطر المناطق الحضرية الداخلية ، التي تفتقر إلى الأراضي الصالحة للتطوير ، إلى اللجوء إلى استراتيجيات أخرى أكثر تكلفة لتعزيز قاعدتها الضريبية . وتشمل هذه الاستراتيجيات تشجيع مشاريع التطوير الحضري و/أو إعادة التطوير الحضري المصممة لاستبدال مساكن الأحياء الفقيرة منخفضة العائد بمشاريع مكاتب عالية العائد - وكلاهما يؤدي أيضًا إلى تهجير الأسر ذات الدخل المنخفض إلى أجزاء أخرى من المدينة ، وغالبًا إلى مناطق أخرى . والنتيجة النهائية هي أن سكان المدن المركزية يُترك لهم امتياز

التصويت لفرض تكاليف غير متناسبة على أنفسهم للصيانة الاجتماعية والسيطرة . إن الصراعات على الموارد ، التي تتجسد في القضايا المحيطة بتجزئة المناطق الحضرية ، واختلال التوازن المالي ، والنزعة التجارية المالية ، هي في آن واحد سبب ونتيجة للتفاوتات الكبيرة بين الولايات القضائية في تقديم الخدمات العامة . وهنا نرى جانبًا آخر من جدلية المكان الاجتماعية : التفاوتات المكانية التي تنبع من الأطر القانونية والمؤسسية والعمليات الاجتماعية والسياسية ، وهي التفاوتات التي تشكل بدورها علاقات القوة والمكانة.

القاعدة الديمقراطية وإطارها المكاني

في جميع المدن الغربية ، يتمحور الإطار السياسي حول الفكرة الديمقراطية القائلة بأن السلطة ترتكز، في نهاية المطاف ، على هيئة ناخبين يتمتع فيها جميع المواطنين بمكانة متساوية . ومع ذلك ، فإن السمة المميزة للسياسة الحضرية عمليًا هي انخفاض نسبة إقبال الناخبين وقت الانتخابات . نادرًا ما يذهب أكثر من ٥٠٪ من الناخبين المسجلين إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات البلدية : الرقم الأكثر ترجيحًا هو ٣٠٪ ، وليس من غير المألوف أن تنخفض نسبة التصويت إلى أقل من ٢٥٪ من الناخبين .

علاوة على ذلك ، على الرغم من أن البيانات المتعلقة بسلوك التصويت في الانتخابات البلدية مجزأة إلى حد ما ، يبدو من المحتمل أن حوالي خُمس الناخبين لا يصوتون أبدًا . يمكن أن تُعزى هذه السلبية إلى وجهتي نظر مختلفتين تمامًا للحياة . من ناحية ، هناك من يشعرون بأن هيكل السلطة الحالي يخدم مصالحهم جيدًا ، وبالتالي لا يشعرون بالحاجة إلى التصرف ؛ ومن ناحية أخرى ، هناك من يشعرون بأن مصالحهم تُهمَل باستمرار ، مهملة أو مُضحًّى بها من قِبَل الحكومة ، لكنهم يشعرون أنهم لا يستطيعون فعل الكثير حيال ذلك . من الواضح أن هذه السلبية غير مرغوب فيها من وجهة نظر الحيوية المدنية . ولكن الأخطر من ذلك هو الافتقار الناتج عن ذلك لحساسية النظام السياسي تجاه مصالح جميع قطاعات المجتمع ، حيث إن غير الناخبين لا يتوزعون عشوائيًا بأي حال من الأحوال بين السكان .

يميل الأشخاص الذين يعيشون في مساكن مستأجرة إلى التصويت أقل من أصحاب المنازل ؛ تميل النساء إلى التصويت أقل من الرجال ؛ والشباب والمتقاعدون أقل ميلاً للذهاب إلى صناديق الاقتراع مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى ؛ ويميل ذوو الدخل المنخفض والمؤهلات التعليمية المتدنية إلى التصويت أقل من الأغنياء والمتعلمين تعليماً جيداً ؛ والمهاجرون الجدد أقل ميلاً إلى التصويت من المقيمين القدامى . ويمثل هذا جانباً مهماً آخر من جوانب جدلية المكان الاجتماعية . وهو يُمثل تشويهاً للقاعدة الديمقراطية ، مما يؤدي حتماً إلى تحيز في التركيبة السياسية للممثلين المنتخبين ؛ وبالنظر إلى التركيبة العامة للناخبين مقارنةً بغير الناخبين ، فمن المنطقي توقع أن يجد هذا التحيز تعبيراً له في السياسات البلدية المحافظة بدلاً من الليبرالية .

التنظيم المكاني للانتخابات

وفي الوقت نفسه ، يُعد التنظيم المكاني للعملية الانتخابية بحد ذاته مصدرًا ونتيجةً للصراع . وبعبارة أخرى ، يمكن أن تتأثر نتائج الانتخابات بحجم وشكل الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بتوزيع الناخبين . ولا يُعد تقييم آثار التنظيم الجيوسياسي على الشؤون الحضرية في هذا السياق أمرًا سهلاً ، نظرًا لأن أنظمة التمثيل الانتخابي والأطر المكانية المرتبطة بها يمكن أن تكون معقدة للغاية . ويتفاقم هذا التعقيد بوجود تسلسل هرمي للحكومات المسؤولة عن مجموعة متنوعة من الوظائف المختلفة في معظم البلدان . ومن العوامل التي تزيد الأمر تعقيدًا النظام الانتخابي نفسه ، والذي قد يعمل ، لأي مجموعة معينة من الدوائر الانتخابية ، على أساس : (1) نظام الأغلبية الفردية ؛ (2) نظام الأغلبية المتعددة الأعضاء ؛ (3) نظام الأغلبية المرجحة ؛ (4)

التصويت التفضيلي في الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد ؛ (5) التصويت التفضيلي في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء ؛ أو (6) نظام القائمة في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء . لا يُمكن هنا إنصاف التأثير المُحتمل لكلٍّ من هذه الأنظمة على جدلية المكان الاجتماعية . بل يُوجَّه الاهتمام نحو طريقتين من أكثر الطرق شيوعًا التي يُهندِس بها التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية لصالح مجتمعات وفئات اجتماعية وأحزاب سياسية مُحددة : سوء التوزيع والتلاعب بالدوائر الانتخابية .

سوء التوزيع والتلاعب بالدوائر الانتخابية

يشير سوء التوزيع إلى عدم تكافؤ أحجام السكان في التقسيمات الانتخابية الفرعية . ببساطة ، سيكون الناخبون في الدوائر الانتخابية الأصغر مُمَثَّلين تمثيلًا زائدًا في مُعظم الأنظمة الانتخابية ، بينما سيكون الناخبون في الدوائر الانتخابية الأكبر من المُتوسط مُمَثَّلين تمثيلًا ناقصًا . ينطوي سوء التوزيع المُتعمَّد على إنشاء دوائر انتخابية أكبر من المُتوسط في المناطق التي تتمتع فيها الجماعات المُعارضة بأغلبية انتخابية . في الولايات المتحدة ، أنهت المحكمة العليا سوء توزيع الدوائر الانتخابية للكونغرس ومجلس الشيوخ ومجلس الولايات من خلال سلسلة من القرارات بين عامي 1962 و 1965، والتي أطلقت ما يُسمى "ثورة إعادة توزيع الدوائر" . إلا أن سوء التوزيع ما يزال قائمًا على مستوى مجلس المدينة ، ولا تُعدّ الانحرافات في حجم الدوائر الانتخابية التي تصل إلى 30% أمرًا غير معتاد . كما توجد انحرافات بهذا الحجم على مستوى المناطق الحضرية في بريطانيا ، مما يُؤدي فعليًا إلى حرمان أعداد كبيرة من المواطنين من حقوقهم الانتخابية .

وإذا كانت المجموعة التي تم توزيعها بشكل غير صحيح تشمل فقراء المناطق الداخلية من المدن ، كما هو الحال غالبًا ، فإن المشكلة تكتسب طابعًا أكثر خطورة . وسيتم البت في سياسات مثل تحديد الإيجارات وجمع القمامة ، ومسائل مثل تحديد مواقع المرافق الضارة أو فرض ضريبة التنقل ، لصالح المناطق الخارجية من المدينة . يحدث التلاعب بالدوائر الانتخابية عندما تكتسب جماعة أو حزب سياسي معين ميزة انتخابية من خلال التكوين المكاني لحدود الدوائر الانتخابية - عن طريق رسم حدود غير منتظمة الشكل بحيث تشمل جيوبًا معروفة من الدعم وتستبعد مؤيدي المعارضة ، على سبيل المثال ؛ أو عن طريق رسم حدود تخترق مناطق مؤيدي المعارضة ، مما يجعلهم أقلية في كل دائرة انتخابية . ومع ذلك ، ليست جميع عمليات التلاعب بالدوائر الانتخابية متعمدة : فقد تعاني بعض الجماعات نتيجة أي نظام تقسيم مكاني بسبب تركيزها أو تشتتها الجغرافي . يُطلق عادةً على التلاعب بالدوائر الانتخابية من قبل حزب لأغراضه الخاصة اسم "التلاعب الحزبي بالدوائر الانتخابية" ، ويحدث في أغلب الأحيان - كما هو الحال في الولايات المتحدة - حيث تقع سلطة إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية في أيدي الأحزاب السياسية القائمة .

الطابع المكاني للجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة الحضرية

المسؤولون المنتخبون وبيروقراطيو المدن

تخضع الديمقراطية الرسمية للشؤون الحضرية أيضًا لنواقص في سلوك شاغلي المناصب السياسية المنتخبين . على الرغم من أن أعضاء مجالس المدن يُمثلون مجتمعاتهم المحلية ظاهريًا ، إلا أن هناك أسبابًا عديدة للشك في فاعليتهم في السعي لتحقيق مصالح ناخبيهم في أروقة السلطة . فبغض النظر عن أي شيء آخر ، فإن أعضاء المجالس ليسوا ممثلين بأي حال من الأحوال ، بمعنى أن سماتهم وخصائصهم ومواقفهم الشخصية تعكس سمات ومواقف الناخبين عمومًا . حتى في المدن الكبرى ، يكون عدد الأشخاص الذين يشاركون بنشاط في السياسة المحلية قليلًا ، ويميلون إلى تكوين مجتمع مصالح خاص بهم . علاوة على ذلك،

يميل أولئك الذين ينتهي بهم الأمر كأعضاء في المجالس إلى أن يكونوا من الطبقة المتوسطة وأكبر سنًا بشكل ملحوظ من الناخبين عمومًا ، والغالبية العظمى منهم من الرجال . على أي حال ، من المشكوك فيه ما إذا كان العديد من أعضاء المجالس قادرين - أو حتى راغبين - في العمل بما يخدم مصالح ناخبيهم . على سبيل المثال ، **قد يجد أعضاء المجالس ذوو الانتماءات السياسية الحزبية أن السياسة الرسمية للحزب تتعارض مع مشاعر ناخبيهم** . من ناحية أخرى ، **قد يتأثر سلوك بعض أعضاء المجالس بالرغبة في تحقيق مكاسب شخصية أو مجد سياسي** .

وهناك شك آخر حول فعالية أعضاء المجالس كممثلين محليين ينبع من تضارب متطلبات المناصب العامة . فمن الواضح على وجه الخصوص أن العديد من أعضاء المجالس سرعان ما ينظرون إلى دورهم العام - بشكل رئيسي من حيث المسؤولية عن المدينة ككل - أو من حيث واجباتهم كأعضاء في اللجان ، بدلاً من كونهم صوتًا لمجتمعات محددة . لذلك ، ليس من المستغرب أن نجد أن الأدلة التجريبية تشير إلى وجود تناقض واضح بين أولويات وانشغالات الناخبين المحليين وأولويات وانشغالات ممثليهم . يجب أن يُعزى جزء على الأقل من هذه الفجوة بين تصورات أعضاء المجالس المحلية وتصورات ناخبيهم إلى ندرة التواصل المتبادل . فعندما يكون هناك تواصل بين أعضاء المجالس المحلية وناخبيهم ، فإنه عادةً ما يتم في أجواء مضطربة في مكاتب استشارات أعضاء المجالس والعيادات ، حيث يتركز النقاش بشكل شبه حصري على المظالم الشخصية من نوع أو آخر - والتي عادةً ما تكون مرتبطة بالإسكان .

البيروقراطية وإعادة الإنتاج الاجتماعي والمكاني

نظريًا ، يكون الخبير المحترف "على رأس العمل" ولكنه ليس "في المقدمة" ، ولكن هناك الكثير ممن يعتقدون ، مثل ماكس فيبر، أن التعقيد الشديد للإجراءات الحكومية قد أدى إلى "ديكتاتورية المسؤول" (ويبر، 1947) . يمكن أن يكون تأثير الموظفين المحترفين كبيرًا جدًا ، وقواعد القرار التي يعملون بموجبها معقدة جدًا لدرجة أنها تزيل فعليًا تخصيص معظم الخدمات العامة من سيطرة حتى أقوى مجموعات السلطة السياسية . النقطة الحاسمة هنا هي أن أهداف ودوافع الموظفين المحترفين لا تتوافق دائمًا مع المصالح العليا للجمهور ولا تتوافق مع آراء ممثليهم المنتخبين . على الرغم من أنه من غير العدل القول إن البيروقراطيين لا يضعون "المصلحة العامة" نصب أعينهم ، فمن الواضح أنهم جميعًا يخضعون لأيديولوجيات وأعراف مهنية مميزة ؛ وقد يكون نجاحهم في الالتزام بها أكثر قيمة لهم من الناحية المهنية من كيفية إنجاز مهامهم كما يحددها عملاؤهم .

هناك العديد من الأساليب التي يستطيع البيروقراطيون استخدامها لتحقيق أهدافهم . من بين الأساليب الأكثر شيوعًا :

(1) "إغراق" أعضاء المجلس بعدد كبير من التقارير المطولة ؛
(2) "إغماء أعضاء المجلس بالعلم" - وذلك بشكل رئيسي من خلال كتابة تقارير مليئة بالتفاصيل الفنية والإحصاءات ؛
(3) تقديم تقارير لا تتيح سوى استنتاج واحد ؛
(4) حجب المعلومات أو تقديمها بعد فوات الأوان للتأثير على القرارات ؛
(5) إعادة صياغة خطة مرفوضة دون تغييرها ، وتقديمها بعد فترة زمنية مناسبة ؛ و
(6) إدخال أخطاء متعمدة في الفقرات الأولى من التقرير على أمل أن يُسعد أعضاء المجلس بمعرفتها لدرجة أنهم يسمحون بتمرير البقية .

ولكن لا يوجد اتفاق عام على الإطلاق بشأن درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الموظفون المحترفون . هناك قوى اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق خارجة تمامًا عن سيطرة أي بيروقراطي ، بالإضافة إلى قيود شديدة على أنشطتهم مستمدة من توجيهات الحكومة المركزية . بالإضافة إلى ذلك ، يمكن القول إن أعلى الرهانات في السياسة الحضرية تُربح وتُخسر في عملية وضع الميزانية ، التي لا يطلع عليها سوى عدد قليل من الموظفين المحترفين . وهكذا ، بعد وضع "قواعد اللعبة" ، يمكن للسياسيين "ترك مهمة اختيار اللاعبين للحكام البيروقراطيين" .

البنية شبه السياسية

قد يتأثر البيروقراطيون ، وكذلك السياسيون ، بعناصر مما يُسمى بالبنية شبه السياسية - وهي جماعات غير رسمية تعمل كوكالات وسيطة بين الأسرة الفردية وآلية السياسة المؤسسية . وتشمل هذه الجماعات منظمات الأعمال والنقابات العمالية والجماعات التطوعية بمختلف أنواعها ، مثل جمعيات المستأجرين وجمعيات الحفاظ على البيئة . وعلى الرغم من أن عددًا قليلًا نسبيًا من هذه المنظمات له طابع سياسي صريح ، إلا أن العديد منها مُسيّس بقدر ما يمارس أحيانًا أنشطة جماعية من خلال الحكومة . في الواقع ، **هناك مدرسة فكرية بين علماء السياسة تُجادل بأن الجماعات الخاصة ، في المدن الأمريكية على الأقل ، لها تأثير كبير في طرح وتحديد قضايا النقاش العام** . ووفقًا لهذه المدرسة الفكرية ، يميل السياسيون والمسؤولون إلى التراجع حتى يتضح موقف الجماعات من... أي قضية محددة ستكون ، وما إذا كان اتخاذ أي قرار رسمي سيتطلب ذلك . جوهريًا ، يمنح هذا الحكومة الحضرية دور التحكيم في الصراع بين المصالح الخاصة والجزئية ، تاركًا هؤلاء الغرباء ليقرروا نتيجة القضايا الرئيسية في كل شيء باستثناء المعنى الرسمي .

الأعمال

لطالما كان قادة الأعمال والمنظمات التجارية نشطين في الشؤون الحضرية . وتُعد غرفة التجارة إحدى أكثر المنظمات التجارية نشاطًا وتأثيرًا في معظم المدن ، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال الوسيلة الوحيدة للمصالح التجارية الخاصة . عادةً ما تشارك الشركات نفسها في بناء التحالفات . يلعب المديرون التنفيذيون للشركات دورًا رائدًا في تشكيل وتوجيه عدد من المنظمات المدنية ، وغالبًا ما يلعبون دورًا رئيسيًا في جمع التبرعات للأنشطة الثقافية والخيرية ، ويشغلون العديد من مناصب مجالس إدارة المؤسسات التعليمية والطبية والدينية . نظرًا لمساهمته في ازدهار اقتصاد المدينة من خلال توفير فرص العمل وإيرادات الضرائب ، يتمتع مجتمع الأعمال بموقف تفاوضي قوي للغاية ، ونتيجة لذلك ، غالبًا ما لا يتم التعبير عن مصالحه بشكل مباشر كما يتوقعه السياسيون وكبار البيروقراطيين ، الذين يسعى الكثير منهم إلى المكانة والشرعية والرعاية التي تتمتع بها نخبة الأعمال .

يرتبط السبب الرئيسي لاهتمام منظمات الأعمال بالشؤون الحضرية بوضوح برغبتها في التأثير على تخصيص الموارد العامة لصالح استثماراتها المحلية . بشكل عام، غالبًا ما تكون "نخبة الأعمال في وسط المدينة" هي الرابطة الأكثر تأثيرًا بين المصالح : مديرو شركات العقارات والمتاجر الكبرى والبنوك ، إلى جانب تجار التجزئة وأصحاب ومديري الصحف المحلية الذين يعتمدون بشكل كبير على ثروات الأعمال في وسط المدينة للحفاظ على إيراداتهم الإعلانية . السياسات التي تضغط هذه المجموعة من أجلها هي تلك التي يُتوقع أن تحافظ على الحيوية التجارية للمدينة المركزية وتزيدها . نظرًا للاتجاه السائد نحو لامركزية الوظائف والمساكن ، كان أحد أهدافها الرئيسية زيادة إمكانية الوصول إلى منطقة الأعمال المركزية وجاذبيتها كمكان

للعمل والتسوق ، مما دفع المصالح التجارية إلى دعم برامج الطرق السريعة الحضرية ، وتحسينات أنظمة النقل العام ، وخطط التجديد الحضري ، وإنشاء مرافق رئيسية (مثل مراكز المؤتمرات والمسارح) من الأموال العامة .

العمالة

يمثل العمل المنظم ، على شكل نقابات عمالية ، التوازن الواضح لنفوذ نخبة رجال الأعمال في الشؤون الحضرية . ولكن ، في حين أن العمل المنظم عنصر رئيسي في الهيكل شبه السياسي على المستوى الوطني ، إلا أنه لم يمارس تقليديًا سوى تأثير ضئيل في الشؤون الحضرية . صحيح أن تمثيل النقابات في المنظمات المدنية كان واسع الانتشار ، وأن العديد من مسؤولي النقابات شاركوا بنشاط في الأنشطة السياسية الحزبية المحلية ؛ إلا أن العمل المنظم بشكل عام لم يكن مستعدًا لاستخدام سلطته (سحب العمال) في قضايا لا تتعلق مباشرة بأجور الأعضاء وظروفهم .

في بريطانيا ، وفرت المجالس التجارية منتدىً مجتمعيًا للنقابيين ، واهتمت مباشرةً بالإسكان والمشاكل الاجتماعية الأوسع ، إلا أنها تُعنى في المقام الأول بالقضايا الصناعية الأساسية ، أكثر من اهتمامها بحجم وتوزيع "الأجر الاجتماعي" . النقطة المهمة هي أن العمل المنظم في معظم البلدان (باستثناء فرنسا وإيطاليا) إصلاحي في جوهره . ومع ذلك ، أحيانًا ، يكون للنشاط النقابي تداعيات مباشرة على البيئة الحضرية . ففي أستراليا ، على سبيل المثال ، نظم اتحاد عمال البناء "حظرًا أخضر" أعاق مشاريع التنمية بدعوى أنها غير مرغوب فيها بيئيًا ؛ وقاومت نقابات البناء في الولايات المتحدة تغييرات في لوائح البناء هددت بتقليل فرص العمل لأعضائها ؛ كما أن ضغوط التخفيض المالي للحكومات المحلية دفعت نقابات موظفي القطاع العام مباشرةً إلى الساحة السياسية المحلية .

منظمات المواطنين وجماعات المصالح الخاصة

يُزعم في أدبيات علم الاجتماع السياسي أن الجمعيات التطوعية عنصر أساسي في البنية التحتية الديمقراطية ، إذ تساعد على التعبير عن مشاعر الأفراد وتوجيهها نحو الجهات الحكومية المعنية . ولكن لا يُعرف سوى القليل نسبيًا عن عدد منظمات المواطنين . المنظمات بمختلف أنواعها في المدن ، ومصالحها التي تمثلها ، وعددها الناشط سياسيًا . أُجريت العديد من دراسات الحالة حول نشاط جماعات الضغط بشأن قضايا مثيرة للجدل مثل التجديد الحضري ، والنقل ، وتنظيم المدارس ، لكن هذه الدراسات لا تمثل سوى غيض من فيض جماعات الضغط ، تاركةً تسعة أعشارها المتبقية دون استكشاف . وتشمل هذه الأعشار التسعة الأخرى نطاقًا واسعًا ، مجموعة من المنظمات ، بما في ذلك النوادي والجمعيات القائمة على العمل ، ونوادي الكنائس ، ومنظمات الرعاية الاجتماعية ، والجماعات المجتمعية مثل جمعيات المستأجرين وجمعيات الآباء ، والأندية الرياضي ة، والنوادي الاجتماعية ، والجماعات الموجهة نحو قضايا معينة مثل المأوى ، ومساعدة المسنين ، ومجموعة عمل مكافحة فقر الأطفال ، والجماعات التي تنشأ حول قضايا محلية معينة ، بالإضافة إلى المنظمات السياسية في حد ذاتها .

نظرًا لطبيعة عملية صنع القرار في الحكومات المحلية ، فإن العديد منها قادر على التأثير على السياسات وتخصيص الموارد وفقًا لمبدأ "العجلة الصارخة" . ولا يتطلب هذا بالضرورة حملات صاخبة واستعراضية . فعلى سبيل المثا ل، يُعترف على نطاق واسع بنظام لوس أنجلوس للحدائق ذات المظاهر الطبيعية كنتيجة للضغط المستمر الذي مارسته مجلة "صن سيت" ، وهي الجهة الرسمية المعنية بالبستنة والزراعة في جنوب كاليفورنيا . ولكن ليست جميع المنظمات نشطة سياسيًا بأي معنى من معاني الكلمة .

فسلبيتها بالطبع انعكاس لسلبية المجتمع ككل . ومع ذلك ، لا ينبغي الخلط بينها وبين الحياد ، لأن السلبية محافظة في الواقع ، وتعمل على تعزيز الوضع الراهن للشؤون الحضرية .

جمعيات مالكي المنازل : حكومات خاصة

على النقيض من هذه السلبية ، أصبح مالكو المنازل الأثرياء يمثلون عنصرًا متزايد الأهمية داخل الهيكل شبه السياسي . وقد تحقق ذلك من خلال جمعيات مالكي المنازل (المعروفة أيضًا باسم جمعيات المجتمعات السكنية وجمعيات مالكي العقارات) . من الناحية القانونية ، تُعدّ هذه ببساطة منظمات خاصة أُنشئت لتنظيم أو إدارة تقسيم سكني أو تطوير شقق سكنية . أما عمليًا ، فهي تُشكّل شكلاً من أشكال الحكومة الخاصة التي تُشكّل قواعدها وممارساتها المالية وقراراتها الأخرى قوةً مؤثرةً في جدلية المكان الاجتماعية .

ومن خلال مجالس إدارة منتخبة من قِبل مجموعة من مُلّاك المنازل ، تُفرض الضرائب (من خلال التقييمات) ، وتُسيطر على البيئة المادية وتُنظّمها (من خلال العهود والضوابط والقيود المُرفقة بسند ملكية كل منزل) ، وتُطبّق ضوابط التطوير، وتُحافظ على المرافق المملوكة بشكل مُشترك (مثل قاعات الاجتماعات ، ومراكز التمارين الرياضية ، وملاعب الاسكواش ، ومناطق التنزه) ، وتُنظّم تقديم الخدمات (مثل جمع القمامة ، وخدمات المياه والصرف الصحي ، وصيانة الشوارع ، وإزالة الثلوج ، وأمن الأحياء) .

كانت جمعيات مالكي المنازل الأولى ، منذ بداياتها في عشرينيات القرن الماضي وحتى منتصف ستينياته ، حين مهدت موجة جديدة من التوسع العمراني لظهور جيل جديد من الجمعيات ، موجهة بشكل رئيسي نحو الفصل العنصري الإقصائي . وقد انصبّ اهتمامها بشكل كبير على إنشاء تجمعات سكنية متجانسة عرقيًا واقتصاديًا ، قائمة على نموذج المنزل العائلي الواحد . وتضمنت أنشطتها تكتيكات قانونية مكانية فجة ومباشرة . في البداية ، كانت الأداة الأكثر شيوعًا هي العهد التقييدي العنصري . وكان هذا ردًا على حكم المحكمة العليا ضد قوانين الفصل العنصري التي سنّتها البلديات العامة (بوكانان ضد وارلي، 1917)؛ وقد حُظرت بدورها بموجب قضية أمام المحكمة العليا (شيلي ضد كرايمر، 1948) .

لاحقًا ، لجأوا إلى حملات دمج تُمكّنهم ، في إطار تحوّلهم إلى حكومة عامة ، من تطبيق "تقسيم المناطق المالية" (مثل الحد من بناء المساكن متعددة العائلات ، ورفع الحد الأدنى لمساحة قطعة الأرض للمساكن الجديدة) كوسيلة لتعزيز الحصرية السكني ة. وقد كان النمو الهائل لجمعيات مالكي المنازل في السنوات الأخيرة مدفوعًا بمنطق قطاع العقارات ، الذي رأى في العضوية الإلزامية في جمعيات مالكي المنازل المُنشأة مسبقًا أفضل طريقة لضمان حفاظ التقسيمات الفرعية والمجمعات السكنية الأكبر حجمًا والأكثر إتقانًا على طابعها حتى مرحلة "البناء" وما بعدها . في البداية ، انصبّ اهتمام هذه الجمعيات ذات المصلحة المشتركة بشكل رئيسي على الحفاظ على جماليات ورؤية التصميم الشاملة للمشاريع "الراقية"، وسرعان ما انتقلت للدفاع عن مناطقها السكنية ضدّ التطوير غير المرغوب فيه (مثل الصناعات والشقق والمكاتب) ، ثم ، مع تزايد أهمية جودة البيئة كقيمة اجتماعية ، ضدّ أي نوع من التطوير. تشكو هذه الجمعيات من التعدي والتطوير غير المرغوب فيه ، وتمثل طليعة حركة " لا في طريقي" (ينظر أيضًا الملحق 5.1). وتعني الطبيعة الخاصة لهذه الجمعيات أنها عنصر "خفي" على نحو غير عادي في البنية شبه السياسية . في معظم الدول الصناعية المتقدمة ، انتشرت جمعيات مالكي المنازل ، لكن أعدادها وأنشطتها ما تزال غير موثقة إلى حد كبير .

في الولايات المتحدة ، حيث تتجلى هذه الظاهرة بشكل أوضح ، تتراوح جمعيات مالكي المنازل في الحجم والتكوين من بضعة منازل في شارع واحد في المدينة إلى آلاف المنازل والشقق السكنية التي تغطي مئات الأفدنة . إجمالاً ، يُقدَّر وجود أكثر من 86,000 جمعية لمالكي المنازل في الولايات المتحدة (مقارنةً

بأقل من 500 جمعية في أوائل الستينيات وحوالي 20,000 جمعية في منتصف السبعينيات) ، تغطي مجتمعةً أكثر من 20% من أسر البلاد و57 مليون نسمة . أربعة من كل خمسة منازل أمريكية بُنيت منذ عام 2000 كانت في ملكية مالكي المنازل . تخضع التقسيمات الفرعية التي تُحكمها الجمعيات ، وما لا يقل عن نصف جميع المساكن المعروضة حاليًا في السوق في أكبر 50 منطقة حضرية ، وتقريبًا جميع مشاريع التطوير السكني الجديدة في كاليفورنيا وفلوريدا ونيويورك وتكساس وضواحي واشنطن العاصمة ، لإدارة إلزامية من قِبل جمعية مالكي المنازل .

العنصر الأساسي لهذه الحكومات الخاصة في القانون الأمريكي هو "نظام الارتفاق ": العهود والضوابط والقيود التي تُحدد سلوك الناس وقدرتهم على تعديل منازلهم وحدائقهم . يُصاغ هذا النظام عادةً من قِبل المطورين للحفاظ على المظاهر الطبيعية والحفاظ على سلامة التصميم الحضري ، ولكن أيضًا للتحكم في تفاصيل منازل السكان وسلوكهم الشخصي (من أجل حماية قيم الممتلكات) . وهكذا يُصبح المطورون مُستبدين خيرين ، يفرضون إطارًا ثقافيًا برجوازيًا على التقسيمات الفرعية الجديدة . ومع ذلك ، تُطبق أنظمة الارتفاق من قِبل جمعيات مالكي المنازل ، التي تُعد عضويتها إلزامية لكل مالك منزل في المشروع . بالنسبة للمستهلكين ، تُوفر أنظمة العبودية هذه وسيلةً لتضييق فجوة عدم اليقين ، وحماية قيم حقوق الملكية في المساكن ، والأهم من ذلك ، إرساء الإطار المادي للاستهلاك المادي الذي يُشكل نمط حياتهم .

لا يُترك الكثير للصدفة ، حيث تُفصّل أنظمة العبودية المجتمعية ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به من حيث أسوار الحدائق ، والأرضيات الخشبية ، وأحواض المياه الساخنة ، وحبال الغسيل ، ولون الأبواب وصناديق البريد ، وما إلى ذلك . يحظر معظمها جميع اللافتات باستثناء لافتات العقارات ، ويُقيّد أنواع المركبات المسموح بركنها في الخارج ، حتى في مداخل المنازل ؛ حتى أن بعضها يحدد مدة إبقاء أبواب المرآب مفتوحة ، ونوع الأثاث الذي يُمكن رؤيته من خلال النوافذ الأمامية ، ولون أضواء شجرة عيد الميلاد ، والحد الأقصى لمدة إقامة الضيوف . كما يُحدد معظمها عدد وأنواع الحيوانات الأليفة التي يُسمح للسكان بتربيتها ، بالإضافة إلى أنواع الأنشطة المسموح بها في الحدائق ، ومداخل المنازل ، والشوارع ، والأماكن العامة ، وما إذا كان يُمكن ممارسة أي نوع من الأعمال من المنزل . غالبًا ما يُستشهد بأنظمة العبودية على أنها تتعارض مع المُثُل الأمريكية للحرية الفردية . وكما يقول ماكنزي (1994): "لا مزيد من طيور النحام الوردية" .

فيما يتعلق بحوكمة المجتمع، وُصفت مشاريع التطوير العمراني في الضواحي التي تضم جمعيات مُلّاك المنازل بأنها "مناطق خصخصة" مُجزأة ، حيث "الأيديولوجية السائدة هي الخصخصة ؛ حيث قانون العقود هو السلطة العليا ؛ حيث حقوق الملكية وقيمها هي محور الحياة المجتمعية ؛ وحيث التجانس والحصرية والإقصاء هي أساس التنظيم الاجتماعي" (ماكنزي، 1994، ص 1) . المناطق الخاصة هي مساحات مُتميزة مُصممة لاستيعاب انفصال الناجحين في جيوب مُنعزلة قانونيًا من خلال أنظمة عبودية مُصممة بعناية . إنها مساحات مُحكمة ثقافيًا ، وساحات "مُطهرة" لإعادة الإنتاج الاجتماعي ، يهيمن عليها الاستهلاك المادي والفصل الاجتماعي . تُدار المجتمعات الخاصة المخططة بشكل رئيسي ، كمجتمعات ذات مصلحة مشتركة من قِبل جمعيات مُلّاك المنازل ، ولها سياسات داخلية تتسم بقضايا غير مسبوقة تتعلق بالسيطرة والديمقراطية والمواطنة وحل النزاعات . ويُعدّ الاتجاه نحو خصخصة الحكومة والأحياء المجاورة جزءًا من الاتجاه العام لتقسيم المناطق الحضرية في المدن المعاصرة .

ويؤدي فقدان الاتصال والتواصل الاجتماعي الناتج عن ذلك إلى تقويض فكرة المجتمع المدني بشكل أكبر، مما يؤدي إلى "الانفصال المدني" : يبدو أن الفكرة المجتمعية لما يعنيه أن تكون مقيمًا في مجتمع ما قد

تغيرت بشكل غير محسوس تقريبًا ؛ إذ أصبح من الشائع الآن الحديث عن دافعي الضرائب أكثر من المواطنين... وفي المجتمعات المُسوّرة وغيرها من المناطق المُخصخصة ، فإن المجتمع المحلي الذي يُعرّف به العديد من السكان هو المجتمع الموجود داخل البوابات . وتُشبه رسوم جمعيات مُلّاك المنازل الضرائب ؛ ومسؤوليتهم تجاه مجتمعهم ، كما هو ، تنتهي عند تلك البوابة... لخص أحد مسؤولي المدينة في بلانو ، تكساس ، وجهة نظره بشأن موقف سكان المجمعات السكنية المسورة في مدينته قائلاً : "لقد توليت مسؤوليتي ، وأنا آمن هنا ، ولدي بوابة الحراسة الخاصة بي ؛ ودفعت رسوم جمعية مالكي المنازل الخاصة بي ، وأنا مسؤول عن شوارعي . لذلك ، لا أتحمل أي مسؤولية عن الصالح العام ، لأنكم تهتمون بمصلحتكم الخاصة." (بليكلي وسنايدر، 1999، ص 139-140)

تشير سيثا لو (2003) إلى أن المجتمعات ذات المصلحة المشتركة ، ذات الروابط الاجتماعية الضعيفة والروابط الشخصية المنتشرة بين السكان المتجانسين ، تعزز نوعًا من "الحد الأدنى من الأخلاق" - وهو إحجام عن الانخراط شخصيًا في أي نوع من النزاعات السياسية . فقط عندما يتمكن السكان من التأكد من أن شخصًا آخر سيتحمل عبء السلطة الأخلاقية ، مما يمكنهم من البقاء مجهولين وغير متورطين ، فمن المرجح أن يشاركوا في أي نوع من ممارسة الرقابة الاجتماعية العلنية .

الحركات الاجتماعية الحضرية

يثير تأثير جماعات مالكي المنازل الأثرياء تساؤلاً حول إمكانية تجاوز الفئات المحرومة للمؤسسات التقليدية للشؤون الحضرية ، بما يتيح لها هي الأخرى اكتساب نفوذ أكبر . كانت الإجابة التقليدية بالنفي ، ولكن شكلاً جديداً ومميزاً من الحركات الاجتماعية الحضرية نشأ في سبعينيات القرن الماضي نتيجةً للضغوط المالية التي أدت بدورها إلى أزمات في توفير مختلف عناصر الاستهلاك الجماعي . كان لهذه الأزمات تأثيرٌ خطير على العديد من الطبقات العاملة الماهرة ، وكذلك على الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة الشابة . كما هو الحال بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة . ونتيجةً لذلك ، أدى القلق بشأن الوصول إلى المستشفيات و وسائل النقل العام (وخاصةً خطوط السكك الحديدية للركاب) والمدارس وما إلى ذلك، إلى جانب الإحباط من تنامي سلطة البيروقراطيات التكنوقراطية وخيبة الأمل في المؤسسات الرسمية للمجتمع المدني ، إلى ظهور نوع جديد من الحركات الاجتماعية الحضرية التي استندت إلى تحالف واسع النطاق بين المصالح المناهضة للمؤسسة .

ومع ذلك ، كانت الحركات الاجتماعية الحضرية عمومًا متفرقة ومعزولة ، وقد شكك بعض المراقبين في التوقع الأولي بأن الوعي المجتمعي ، الذي تنشطه القضايا المتعلقة بالاستهلاك الجماعي ، يمكن أن يؤدي في الواقع إلى هذا النوع من التفاوت الطبقي . الوعي الذي يُفترض أنه شرط أساسي لتحقيق قدر من القوة على أساس أكثر ديمومة . يبدو أن الإجابة هنا مشروطة : فهي تعتمد على ما إذا كان المجتمع قادرًا على حشد الوعي بالأسباب الهيكلية للمشاكل المحلية . هذا التحذير هو أساس تصنيف الحركات السياسية الموضح في الشكل 5.1. تمثل اثنتان من هذه الفئات حركات اجتماعية حضرية . الحركات المُعرّفة مجتمعيًا هي تلك التي تكون محلية بحتة : حركات موجهة نحو قضايا محددة ، ومحددة بسياق وظروف معينة . الحركات المجتمعية هي تلك التي تتجاوز القضية والسياق والظروف الأولية لتشكل أساسًا لتحالفات قادرة على تحقيق قدر أوسع وأكثر ديمومة من القوة .

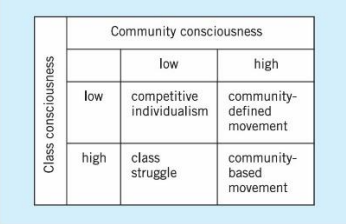

Class consciousness	Community consciousness: low	Community consciousness: high
low	competitive individualism	community-defined movement
high	class struggle	community-based movement

Figure 5.1 A typology of political movements.
Source: Fitzgerald (1991), Fig. 1, p. 120.

هياكل قوة المجتمع ودور الدولة المحلية

كيف تُهيكل العلاقات بين هذه المجموعات المختلفة وصانعي القرار ؟ من يُدير المجتمع حقًا ، وما الفرق الذي يُحدثه ذلك في جودة الحياة المحلية ؟ هذه أسئلة شغلت علماء السياسة وعلماء الاجتماع الحضري لفترة ، ولفتت انتباه جغرافيي الحضر الاجتماعيين نظرًا لتداعياتها على جدلية المكان الاجتماعية . هناك نوعان "كلاسيكيان" من بنية السلطة الحضرية - أحادية وتعددية - وقد تم تحديد كل منهما في مجموعة واسعة من المدن منذ "اكتشافهما" من قبل هانتر (1953) ودال (1961) على التوالي . في دراسته لـ"المدينة الإقليمية" (أتلانتا) ، وجد هانتر أن جميع القرارات تقريبًا اتخذتها حفنة من الأفراد الذين وقفوا على رأس هرم سلطة مستقر . هؤلاء الأشخاص ، الذين ينتمون إلى حد كبير إلى دوائر الأعمال والصناعة ، شكلوا مجموعة راسخة ومختارة : بمباركتهم ، يمكن للمشاريع أن تمضي قدمًا ، ولكن بدون موافقتهم الصريحة أو الضمنية ، لم يُنجز سوى القليل من الإنجازات المهمة .

في المقابل ، يرى النموذج التعددي الكلاسيكي لسلطة المجتمع ، الذي طرحه دال في ضوء تحليله لعملية صنع القرار في نيو هافن ، كونيتيكت ، أن السلطة تميل إلى التشتت ، مع هيمنة نخب مختلفة في أوقات مختلفة على قضايا مختلفة . وهكذا ، إذا كانت القضية تتعلق بالإسكان العام ، فستتحكم مجموعة واحدة من المشاركين في النتيجة ؛ وإذا كانت تتعلق ببناء مركز صحي جديد ، فسيهيمن تحالف مختلف من القادة . في نموذج دال ، فإن نخب الأعمال من النوع الذي وجده هانتر مسيطرًا على أتلانتا ليست سوى واحدة من بين العديد من "مجموعات القوة" المؤثرة . جادل دال بأن النظام ككل ديمقراطي ، ويعتمد على طيف واسع من البنية شبه السياسية ، ويضمن الحرية السياسية من خلال تنافس النخب على الولاء الجماهيري . واقترح أنه عندما تنحرف سياسات وأنشطة هياكل السلطة القائمة عن قيم الناخبين ، سيتحمس الناس للتعبير عن مخاوفهم ، وستظهر مجموعة قوة جديدة .

وفقًا للنموذج التعددي ، يمكننا أن نتوقع أن يُنتج تفاعل الآراء والمصالح داخل المدينة ، على المدى الطويل ، تخصيصًا للموارد يُلبي ، إلى حد ما ، احتياجات جميع جماعات المصالح والأحياء : إذ تُعد مشاكل مثل تدهور الأحياء مجرد إخفاقات قصيرة المدى في المشاركة في العملية السياسية . من ناحية أخرى ، قد نتوقع أن تؤدي هياكل السلطة المتجانسة إلى استقطاب الرفاهية ، مع تنازلات قليلة للمصالح طويلة الأجل للنخبة المسيطرة .

نظرية النظام

في الآونة الأخيرة، اقتُرح أنه ينبغي النظر إلى السياسة الحضرية ليس من منظور هياكل السلطة المتجانسة مقابل التعددية ، بل من منظور تطور وتعاقب سلسلة من الأنظمة . تحاول نظرية النظام دراسة كيفية تأثير تحالفات المصالح المختلفة تتحد القوى لتحقيق نتائج ملموسة في المدن . غالبًا ما تكون هذه مصالح "التحالفات المؤيدة للنمو" التي يُشكّلها رواد الأعمال السياسيون من أجل التوصل إلى حلول ملموسة لمشاكل

محددة . النقطة الحاسمة في نظرية النظام هي أن السلطة لا تتدفق تلقائيًا ، بل يجب اكتسابها بنشاط . في سياق إعادة الهيكلة الاقتصادية والتغيير الحضري ، يُقال إن مسؤولي المدن يسعون إلى تحالفات من شأنها أن تعزز قدرتهم على تحقيق نتائج سياسية ملموسة . تُشكّل هذه التحالفات بين المسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة الخاصة أنظمةً تعتمد الحوكمة من خلالها على ترتيبات وعقد صفقات غير منظمة بقدر ما تعتمد على السلطة الرسمية . مع تكثيف التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المدينة "ما بعد الصناعية" ، أُضيفت انقسامات اجتماعية وسياسية جديدة – خضراء ، وشبابية ، وشعبوية ، ونيوليبرالية - إلى الانقسامات التقليدية القائمة على الطبقة والعرق ، بحيث أصبحت هذه الأنظمة أكثر تعقيدًا ، وربما أكثر تقلبًا . في غضون ذلك ، أدى حجم ومدى إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى نشوء ديناميكية جديدة تُخفف من حدة الصراع السياسي داخل البلديات نتيجةً لتزايد التنافس على استثمارات التنمية الاقتصادية . وتتطلب هذه الاعتبارات منا النظر إلى السياسات الحضرية من منظور أوسع .

التفسيرات البنيوية للاقتصاد السياسي للمدن المعاصرة

لجأ العديد من الباحثين إلى النظريات البنيوية للاقتصاد السياسي استجابةً للحاجة إلى ربط البنية المكانية الحضرية بمؤسسات المجتمع الحضري . وعلى مستوى جوهرها ، ترتكز النظريات البنيوية للاقتصاد السياسي على فكرة **أن جميع الظواهر الاجتماعية مرتبطة بنمط الإنتاج السائد** الذي نوقش في الفصل الثاني . وهذه هي القاعدة الاقتصادية المادية التي ينبع منها كل شيء آخر، أي البنية الفوقية الاجتماعية . من الناحية التاريخية ، تُعدّ القاعدة الاقتصادية نتاج عملية جدلية تُطيح فيها قوى متناقضة (النقيض) بالأيديولوجية السائدة ، أو "الأطروحة" ، لأنماط الإنتاج المتعاقبة ، مما يُؤدي إلى تحول المجتمع إلى مرحلة أعلى من التطور: من القبلية المعيشية ، مرورًا بالإقطاع ، إلى الرأسمالية ، وصولًا في النهاية ، كما اعتقد ماركس ، إلى الاشتراكية.

القاعدة في المجتمع الغربي هي بالطبع نمط الإنتاج الرأسمالي ، ومثل غيرها من الأسس، تتميز بالصراع بين الطبقات الاجتماعية المتعارضة المتأصلة في النظام الاقتصادي . تشمل البنية الفوقية للرأسمالية كل ما ينبع من هذا النظام الاقتصادي ويرتبط به ، بما في ذلك السمات الملموسة مثل شكل المدينة ، بالإضافة إلى ظواهر أكثر غموضًا مثل المؤسسات القانونية والسياسية ، وأيديولوجية الرأسمالية ، والأيديولوجية المضادة لنقيضها . كجزء من هذه البنية الفوقية ، تُعدّ إحدى الوظائف الرئيسية للمدينة تلبية ضرورات الرأسمالية ، وأهمها تداول رأس المال وتراكمه . وهكذا ، فإن الشكل المكاني للمدينة ، من خلال خفض التكاليف غير المباشرة للإنتاج وتكاليف التداول والاستهلاك ، يُسرّع دوران رأس المال ، مما يؤدي إلى تراكمه بشكل أكبر .

ومن الأدوار المهمة الأخرى للمدينة ، وفقًا للنظرية البنيوية ، توفير الظروف اللازمة لاستدامة القاعدة الاقتصادية . باختصار، يستلزم هذا إعادة إنتاج العلاقة بين العمل ورأس المال اجتماعيًا ، وبالتالي استقرار البنية الاجتماعية المرتبطة بها . ومن جوانب ذلك استمرار العلاقات الطبقية الاقتصادية من خلال العمليات البيئية ، وخاصةً تطوير مجموعة متنوعة من بيئات الضواحي ذات الوصول المتباين إلى أنواع مختلفة من الخدمات والمرافق والموارد . ويكتسب دور الحكومة أهمية خاصة في هذا الصدد نظرًا لسيطرتها على أنماط وشروط توفير المدارس والإسكان والتسوق ومرافق الترفيه وطيف الاستهلاك الجماعي بأكمله . علاوة على ذلك ، يمكن القول أيضًا إن الأحياء الحضرية توفر بيئات مميزة يستمد منها الأفراد العديد من عاداتهم الاستهلاكية ، وقواعدهم الأخلاقية ، وقيمهم ، وتوقعاتهم . ويعزز التجانس الناتج في تجارب الحياة داخل الأحياء المختلفة ميل ظهور مجموعات اجتماعية دائمة نسبيًا ضمن هيكل دائم نسبيًا من التمايز السكني .

كما أن تقسيم البروليتاريا إلى مجتمعات مميزة قائمة على المحلية من خلال عملية التمايز السكني يعمل أيضًا على تفتيت الوعي الطبقي والتضامن ، مع تعزيز السلطة التقليدية للمجموعات النخبوية ، وهو أمر تعززه أيضًا القوة الرمزية للبيئة المبنية . **باختصار، المدينة هي في آن واحد تعبير عن الرأسمالية ووسيلة لاستدامتها** . إنها هنا يمكننا أن نرى مفهوم جدلية المكان الاجتماعية بأوسع معانيها . وفي الوقت نفسه ، من المسلّم به أيضًا أن بنية المدينة تعكس وتدمج العديد من التناقضات في المجتمع الرأسمالي ، مما يؤدي إلى احتكاك وصراع محليين . ويتفاقم هذا مع تغير المشهد الاقتصادي للمدينة باستمرار استجابةً لـ"التدمير الخلاق" لاندفاع رأس المال نحو تراكم الأرباح . تُهجر الأحياء السكنية لإفساح المجال أمام مشاريع تطوير مكاتب جديدة ؛ ويؤدي سحب الاستثمارات من المساكن المستأجرة من القطاع الخاص إلى تفكك مجتمعات وسط المدينة ؛ ويؤدي تحول رأس المال إلى استثمارات أكثر ربحية في المساكن الخاصة إلى توسع الضواحي ؛ وهكذا .

يؤدي هذا الهدم المستمر وإعادة الخلق والتحول للترتيبات المكانية إلى صراع مكاني بطرق عدة . يدخل رأس المال الكبير في صراع مع رأس المال الصغير في شكل تجار التجزئة ومطوري العقارات والشركات الصغيرة . في هذه الأثناء ، ينشأ صراع محلي أيضًا بين الرأسماليين (كبارًا وصغارًا) من جهة ، ومن جهة أخرى ، أولئك الذين يحصلون على قيم استخدام وتبادل مهمة من الترتيبات المكانية القائمة . يشمل ذلك الصراع على طبيعة وموقع التنمية الحضرية الجديدة ، وعلى التجديد الحضري ، وبناء الطرق ، والحفاظ على البيئة ، وتقسيم استخدام الأراضي ، وما إلى ذلك : **أي على كامل نطاق الشؤون الحضرية .**

تكمن وراء معظم التحليلات البنيوية للاقتصاد السياسي للمدن فرضية إضافية تتعلق بدور الدولة كعامل شرعي ، مما يساعد على تلبية ضرورات الرأسمالية بطرق متعددة . تشمل هذه الفرضيات تهدئة السخط من خلال اتباع سياسات الرعاية الاجتماعية ، وتوفير بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ للأعمال من خلال النظام القانوني والقضائي ، ونشر أيديولوجية مواتية لتشغيل وصيانة القاعدة الاقتصادية من خلال سيطرتها واختراقها للوكالات الاجتماعية مثل النظام التعليمي والقوات المسلحة والخدمة المدنية . ينبغي لنا في هذه المرحلة أن نذكّر أنفسنا مجددًا بالنقد الرئيسي الموجّه للنظرية البنيوية ، وهو أنها لا تُولي اهتمامًا كافيًا لتأثير الفعل البشري : إذ تُعد أفعال الأفراد في النظرية البنيوية دالة مباشرة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومع ذلك ، فقد جادل البعض بوجود دوافع بشرية أساسية وعالمية ، واستجابات سلوكية تُضفي الحياة والهيكل على المدينة ، وأن الناس قادرون على توليد أفكار وسلوكيات مهمة ، بشكل مستقل . تُشكّل هذه الأفكار أساس مناهج ما بعد البنيوية الموصوفة في الفصل الأول ؛ وسنتناولها في الفصول اللاحقة . ومع ذلك ، فإن المساهمة الإجمالية للنظرية البنيوية بالغة الأهمية . فهي تُشكّل قطيعة واضحة مع المفاهيم السابقة الأضيق للعلاقات الاجتماعية والمكانية الحضرية ، وتُقدّم إطارًا نظريًا مرنًا لمجموعة واسعة من الظواهر . وكما سنرى، فقد استُخدمت في تحليل مجموعة متنوعة من القضايا .

الدولة المحلية وجدلية المكان الاجتماعية

على الرغم من الأهمية الواضحة للحكومة المحلية ، حتى من حيث حجم الإنفاق على الخدمات العامة ، إلا أنه لا توجد نظرية مُطوّرة ومقبولة عمومًا حول سلوك وأهداف الحكومة المحلية ، أو "الدولة المحلية" . إلا أنه في خضم النقاش حول هذه المسألة ، برزت ثلاثة مواقف رئيسية :

1- أن الدولة المحلية مُلحقة بالدولة الوطنية ، حيث تعمل كل منهما استجابةً لتوازن القوى الطبقية السائد داخل المجتمع (النظرة "البنيوية") ؛

2- أن الدولة المحلية تخضع لسيطرة المسؤولين ، وأن أهدافهم وقيمهم حاسمة في تحديد نتائج السياسات (النظرة "الإدارية") ؛
3- أن الدولة المحلية أداة في يد نخبة رجال الأعمال (النظرة "الأداة") .

لقد أثارت النظرة الإدارية (وتُسمى أيضًا الإدارة) اهتمامًا ودعمًا واسعَي النطا ق، ومن الواضح أن التركيز على أنشطة وأيديولوجيات صانعي القرار المحترفين يمكن أن يُسهم كثيرًا في فهم العمليات الاجتماعية المكانية الحضرية (كما سنرى في الفصل السادس فيما يتعلق بالإنتاج الاجتماعي للبيئة المبنية) . ومع ذلك ، سنرى أيضًا أن النهج الإداري لا يُولي اهتمامًا كافيًا لتأثير النخب المحلية وجماعات الضغط أو للقيود الاقتصادية والسياسية الناجمة عن المستوى الوطني . وبسبب هذه العيوب ، ركز الاهتمام مؤخرًا على المواقف البنيوية والأداتيكية ، وكلاهما يشترك في وجهات نظر معينة حول دور الدولة المحلية .

يمكن تلخيص هذه الأدوار في ثلاث وظائف رئيسية :

1) تسهيل الإنتاج الخاص وتراكم رأس المال (من خلال توفير البنية التحتية الحضرية ، وعمليات التخطيط التي تُسهّل الجوانب المكانية لإعادة الهيكلة الاقتصادية ، وتوفير التعليم التقني ، وتنظيم الطلب الذي يُحقق الاستقرار والأمن في الأسواق من خلال عقود الأشغال العامة وغيرها) ؛
2) تسهيل إعادة إنتاج القوى العاملة من خلال الاستهلاك الجماعي (من خلال دعم الإسكان ، على سبيل المثال) ؛
3) تسهيل الحفاظ على النظام الاجتماعي والتماسك الاجتماعي (من خلال الشرطة ، وبرامج الرعاية الاجتماعية ، و وكالات إضفاء الشرعية ، مثل المدارس وبرامج المشاركة العامة) .

لا يكمن اختلاف النظرة البنيوية عن النظرة الأداتيكية في تحديد وظائف الدولة بقدر ما يكمن في أسئلة من تعمل هذه الوظائف من أجله أو لماهية وظيفتها ، وما إذا كانت متحيزة طبقيًا ، ومدى انعكاسها على القوى السياسية الخارجية .

نظرية التنظيم والحوكمة الحضرية

حاول بعض المنظرين التوفيق بين عناصر النماذج الثلاثة - الإدارية والبنيوية والأداتيكية . وقد أدى هذا بدوره إلى اقتراح أن النهج التنظيمي (المُقدم في الفصل الثاني) يوفر الإطار الأنسب لفهم الدولة المحلية . وتستند نظرية التنظيم إلى مفهوم أنظمة التراكم المتعاقبة التي تُمثل أشكالًا تنظيمية معينة للرأسمالية . (مثل الفوردية)، ذات الأنماط والهياكل المميزة للتنظيم الاقتصادي ، وتوزيع الدخل ، والاستهلاك الجماعي . يُطوّر كل نظام من هذه الأنظمة أسلوبًا تنظيميًا مرافقًا ، وهو عبارة عن مجموعة من الأشكال الهيكلية (السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية) والترتيبات المؤسسية التي تُحدد "قواعد اللعبة" للسلوك الفردي والجماعي . وبالتالي، يُعبّر أسلوب التنظيم عن العلاقات الاجتماعية الأساسية ، ويعمل على إعادة إنتاجها . كما أنه يعمل على توجيه واستيعاب التغيير داخل الاقتصاد السياسي ككل . في هذا السياق ، يمكن النظر إلى الدولة المحلية كموضوع وفاعل للتنظيم ، كمؤسسة شبه مستقلة تُنظّم نفسها بحيث يُمكن استخدام استراتيجياتها وهياكلها للمساعدة في صياغة علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة داخل الفضاء الحضري .

يُعد مفهوم الحوكمة أحد أهم المفاهيم المستوحاة من التنظيم في السنوات الأخيرة . يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى التحول من سيطرة الحكومة المباشرة على الاقتصاد والمجتمع عبر البيروقراطيات الهرمية إلى سيطرة حكومية غير مباشرة عبر منظمات غير حكومية متنوعة . والحجة هي أن الحوكمة جزء من التحول نحو نمط جديد من التنظيم تمليه متطلبات نظام التراكم الفوردي الجديد . وكما ورد في الفصل

الثاني ، يتميز هذا النظام الجديد بالابتكار المستمر لتحقيق القدرة التنافسية العالمية من خلال وفورات النطاق في المنتجات المتخصصة . ويُقال إن هذا النهج ضروري للتعويض عن تشبع الأسواق الشاملة وعدم قدرة الدول على الانخراط في سياسات كينز لإدارة الطلب في ظل نظام مالي عالمي غير منظم . يتطلب هذا أسلوبًا جديدًا للتنظيم تُخضع فيه مصالح الرعاية الاجتماعية لمصالح الأعما . وقد تطلب هذا بدوره تجاوز العديد من المؤسسات الديمقراطية التقليدية ، مثل الحكومات المحلية التي يُنظر إليها على أنها تقاوم الأجندة الجديدة لخفض الرعاية الاجتماعية ، والمرونة ، والشراكات بين القطاعين العام والخاص .

بالإضافة إلى ذلك ، شُجّعت الحوكمة من خلال النقد النيوليبرالي الواسع للقطاع العام ، الذي يرى أن البيروقراطيات العامة غير فعالة بطبيعتها وأنانية . يسرد الجدول 5.1 بعض التطورات الجديدة في الحوكمة المحلية البريطانية بعد التغييرات في أسلوب التنظيم . في مجال الرعاية الاجتماعية ، عنت الحوكمة تحولًا نحو زيادة استخدام مجموعة متنوعة من الهيئات التطوعية والخيرية . وقد جادل وولش بأن هذا قد أدى إلى إنشاء دولة ظل : "دولة شبه حكومية" "أجهزة ذات مسؤوليات خدمة جماعية كان القطاع العام يتحملها سابقًا ، وتُدار خارج السياسات الديمقراطية التقليدية ، ولكن مع ذلك تُسيطر عليها بطرق رسمية وغير رسمية" (وولش، 1989، ص 201) .

Table 5.1 New developments in British local governance

Sites of regulation	British local governance in Fordism	New developments
Financial regime	Keynesian	Monetarist
Organizational structure of local governance	Centralized service delivery authorities Pre-eminence of formal, elected local government	Wide variety of service providers Multiplicity of agencies of local governance
Management	Hierarchical Centralized Bureaucratic	Devolved 'Flat' hierarchies Performance driven
Local labour markets	Regulated Segmented by skill	Deregulated Dual labour market
Labour process	Technologically undeveloped Labour intensive Productivity increases difficult	Technologically dynamic (information-based) Capital intensive Productivity increases possible
Labour relations	Collectivized National bargaining Regulated	Individualized Local and individual bargaining 'Flexible'
Form of consumption	Universal Collective rights	Targeted Individualized 'contracts'
Nature of services provided	To meet local needs Expandable	To meet statutory obligations Constrained
Ideology	Social democratic	Neoliberal
Key discourse	Technocratic/managerialist	Entrepreneurial/enabling
Political forms	Corporatist	Neocorporatist (labour excluded)
Economic goals	Promotion of full employment Economic modernization based on technical advance and public investment	Promotion of private profit Economic modernization based on low-wage, low-skill, 'flexible' economy
Social goals	Progressive redistribution/social justice	Privatized consumption/active citizenry

Source: After Goodwin and Painter (1996).

في مقاطعة لوس أنجلوس ، وجد وولش أكثر من 8500 هيئة تطوعية ، بما في ذلك منظمات الأحياء المحلية والصناديق الاستئمانية والمؤسسات الكبيرة . تراوح نطاق أنشطتها من الرعاية الاجتماعية إلى الفنون ، وبلغ إجمالي إنفاقها نسبة مذهلة بلغت 60% من نصيب الفرد من نفقات البلدية على الخدمات العامة . في المملكة المتحدة ، أدى التحول نحو التعاقد الخارجي على الخدمات إلى تمويل العديد من وظائف الرعاية

الاجتماعية من قبل القطاع العام ، ولكن يتم تنفيذها من قبل منظمات القطاع الخاص . غالبًا ما يُطلق على هذا التحول نحو مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات اسم تعددية الرعاية الاجتماعية (ينظر أيضًا الفصل 13).

إعادة تعريف المواطنة

كان إعادة صياغة مفاهيم المواطنة أحد العناصر الرئيسية لإعادة هيكلة أنشطة الدولة بما يتماشى مع الأجندات الجديدة للتنافسية والابتكار والمرونة . ويعكس هذا التحول التأثير المتزايد للتقاليد الفكرية الأوروبية القارية في مجال الرعاية الاجتماعية . فعلى عكس التقاليد التي نشأت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في القرن التاسع عشر (والتي كانت متجذرة في أفكار المجتمع كونه مجرد مجموعة من الأفراد المنفصلين) ، فإن النهج الأوروبي ينظر إلى المجتمع كجماعة مرتبطة بعقد متبادل من خلال الالتزامات والحقوق . ولذلك ، توسع مفهوم المواطنة ليتجاوز نطاق الاستحقاقات إلى المزايا ليشمل التزامات متبادلة تهدف إلى الاعتماد على الذات والعمل بأجر . ترتبط هذه الاستراتيجية ، المنتشرة في جميع أنحاء العالم الغربي ، بمفاهيم "الرعاية الاجتماعية والعمل" التي نوقشت بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث عشر . قد يجادل المتشككون بأن هذه النسخة الجديدة من المواطنة ما هي إلا وسيلة لتوفير ميزانيات الرعاية الاجتماعية من خلال إجبار الأشخاص غير المؤهلين على العمل . ومع ذلك ، فإن التركيز الجديد على الإقصاء الاجتماعي يُقر بأن المواطنة لا تقتصر على العوامل المادية فحسب ، بل تشمل أيضًا الشعور بالانتماء والتمكين الديمقراطي .

مسألة العدالة الاجتماعية في المدينة

تثير قضايا المواطنة ، والنظام الأبوي ، والعنصرية ، والاستهلاك الجماعي ، والقانون ، والدولة ، والمجتمع المدني ، التي تمت مراجعتها في هذا الفصل ، بطريقة أو بأخرى ، مسألة العدالة الاجتماعية في المدينة . يُقر ديفيد هارفي ، مُقتديًا بإنجلز، بأن مفاهيم العدالة تختلف ليس فقط باختلاف الزمان والمكان، بل أيضًا باختلاف الأشخاص المعنيين (هارفي، ١٩٩٢) . ويترتب على ذلك ضرورة دراسة الأسس المادية والأخلاقية لإنتاج عوالم الحياة التي تنبثق منها مفاهيم متباينة للعدالة الاجتماعية . وسنتناول هذا في الفصول اللاحقة . وفي الوقت نفسه ، من المفيد توضيح بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية : فلن يتمكن أي دارس للجغرافيا الاجتماعية من تجنب مواجهة المعضلات الأخلاقية (أو النظرية) للعدالة الاجتماعية لفترة طويلة .

كما يُشير هارفي ، هناك العديد من المفاهيم المتنافسة للعدالة الاجتماعية . من بينها : وجهة النظر القانونية الإيجابية (التي ترى أن العدالة مجرد مسألة قانونية) ؛ والنظرة النفعية (التي تسمح لنا بالتمييز بين القانون الجيد والقوانين السيئة على أساس أكبر خير لأكبر عدد) ؛ و وجهة نظر الحقوق الطبيعية (التي ترى أنه لا يمكن لأي قدر من الخير الأكبر لأكبر عدد أن يبرر انتهاك بعض الحقوق غير القابلة للتصرف) . إن فهم هذه المفاهيم بوضوح وفهم "الجغرافيات الأخلاقية" للمدن ما بعد الصناعية ومجتمعات ما بعد الحداثة (التي تضم مجموعات اجتماعية ثقافية مجزأة ومجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية ، وكلها حريصة على صياغة تعريفاتها الخاصة للعدالة الاجتماعية) مهمة يجدها هارفي نفسها صعبة .

فبعد أن صارع هارفي القضايا الأساسية منذ كتابة المجلد المؤثر للغاية حول "العدالة الاجتماعية والمدينة" ، الذي نُشر عام ١٩٧٣، يتجنب المهمة العقيمة المتمثلة في التوفيق بين الادعاءات المتنافسة لمفاهيم العدالة الاجتماعية في سياقات مختلفة . بل إنه يتبع إيريس يونغ (1990) في التركيز على مصادر القمع ، والتي يستخلص منها ستة مقترحات تتعلق بالتخطيط العادل وممارسات السياسات :

(1) يجب عليهم مواجهة مشكلة خلق أشكال من التنظيم الاجتماعي والسياسي وأنظمة الإنتاج والاستهلاك التي تقلل من استغلال قوة العمل في مكان العمل ومكان المعيشة .
(2) يجب عليهم مواجهة ظاهرة التهميش بطريقة غير أبوية وإيجاد سبل للتنظيم والنضال داخل سياسات التهميش بطريقة تحرر الجماعات الأسيرة من هذا الشكل المميز من القمع .
(3) يجب عليهم تمكين المضطهدين بدلاً من حرمانهم من الوصول إلى السلطة السياسية والقدرة على الانخراط في التعبير عن الذات .
(4) يجب عليهم أن يكونوا حساسين لقضايا الإمبريالية الثقافية وأن يسعوا ، من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل ، إلى القضاء على الموقف الإمبريالي سواء في تصميم المشاريع الحضرية أو في أساليب المشاورة الشعبية .
(5) يجب عليهم البحث عن أشكال غير إقصائية وغير عسكرية للسيطرة الاجتماعية لاحتواء المستويات المتزايدة من العنف المؤسسي ، دون تدمير قدرات التمكين والتعبير عن الذات .
(6) يجب عليهم إدراك أن العواقب البيئية الضرورية لجميع المشاريع الاجتماعية لها آثار على الأجيال القادمة ، وكذلك على الشعوب البعيدة ، واتخاذ خطوات لضمان تخفيف معقول للآثار السلبية .
وكما يُقر هارفي ، ما يزال أمامنا الكثير لنكافح من أجله في تفسير الجغرافيات الأخلاقية للمدن المعاصرة . تتطلب الجغرافيات الواقعية مراعاة جميع أبعاد العدالة الاجتماعية الستة ، بدلاً من تطبيقها بمعزل عن بعضها البعض ؛ وهذا يعني تطوير شعور بالتوافق بشأن الأولويات ، واكتساب بعض العقلانية في التعامل مع القمع المرتبط بالمكان والسياق .

ملخص الفصل

5.1 لقد شكّلت العمليات الجارية في المدن الأطر المؤسسية ، وتأثرت بها . يُعدّ القانون حلقة وصل أساسية بين المجالين العام والخاص في حياة المدينة . وللقاعدة الاقتصادية المتغيرة للمناطق الحضرية آثار مهمة على حياة المدينة .
5.2 إن تجزئة المدن إلى ولايات قضائية سياسية وإدارية متعددة أمرٌ مُبرَّرٌ لصالح الديمقراطية المحلية ، ولكنه غالبًا ما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في تخصيص الموارد .
5.3 يتأثر أداء الديمقراطية المحلية بالأطر الانتخابية ، والمسؤولين المنتخبين ، وبيروقراطيي المدينة ، بالإضافة إلى الهيكل شبه السياسي للجماعات غير الرسمية التي تُركّز على السكان ، والعمالة المنظمة ، ومختلف المصالح التجارية .
5.4 إن مسألة من يملك السلطة الأكبر للسيطرة على المدن بفعالية هي سؤالٌ أنتج العديد من النظريات ، أبرزها : التفسيرات التعددية ، والإدارية ، والأداتية ، والبنيوية . ويرى البعض أن نظرية التنظيم وسيلةٌ للتغلب على قيود هذه النظريات السابقة .
5.5 يثير عمل الأطر المؤسسية في التوسط في أنشطة المواطنين والدولة قضايا حاسمة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والإقليمية .

ملحق 1

نقاشات رئيسية في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - العلاقات بين التنوع والاختلاف وعدم المساواة

أدت التفاوتات المادية الهائلة التي أحدثتها الثورة الصناعية ، في معظم المجتمعات الغربية ، إلى نشوء صراعات سياسية طبقية تهدف إلى تحسين هذه الاختلافات . وأسفرت هذه الصراعات عن إصلاحات اجتماعية ، واعتراف بالنقابات العمالية ، وظهور أشكال مختلفة من دولة الرفاه . في السنوات الأخيرة ، وفي أعقاب سياسات نيوليبرالية متنوعة ، عادت هذه التفاوتات المادية إلى التزايد ، ومع ذلك ، ولعله من المدهش أنه باستثناء الحسد العام على "طبقة المشاهير" فاحشي الثراء أو الاستياء من أباطرة المال ، لم تعد السياسات الطبقية مهيمنة . بل استُبدلت بأشكال مختلفة من السياسات "الثقافية" أو "الهويّة" القائمة على أشكال أخرى من الاختلاف غير الطبقي : الجنس ، والعمر ، والتوجه الجنسي ، والعرق ، والإعاقة ، والجنسية ، والدين ، ونمط الحياة .

ومن ثم ، يبدو أن قضايا مثل الإجهاض ، وزواج المثليين ، ورعاية الحيوان ، أو ارتداء الحجاب الإسلامي ، تثير مشاعر ونقاشات عامة أكثر من الفقر . ويثير ظهور هذه الأشكال المختلفة من سياسات الهوية قضايا معقدة للمصلحين الاجتماعيين . وعلى وجه الخصوص ، ما هي العلاقات بين عدم المساواة والاختلاف ؟ وما هي أنواع الاختلافات التي تُشكل سببًا مشروعًا للقلق الاجتماعي والإصلاح ؟ وقد مال المصلحون إلى التركيز على أنواع الاختلافات المرتبطة بعدم المساواة في الموارد والسلطة (مثل عدم المساواة في الأجور المرتبطة بالجنس ؛ والعنف المنزلي الذي يمارسه الرجال ضد النساء ؛ والتحرش الجنسي بالمثليين في الأماكن العامة ؛ وأشكال مختلفة من التمييز ضد الأقليات العرقية) . ومع ذلك ، فإن بعض درجات الاختلاف لا ترتبط بالمساواة بقدر ما ترتبط بخيارات نمط الحياة التي تختلف عن معايير الأغلبية . يثير هذا قضايا معقدة حول مدى تدخل الدولة للتأثير على أنماط الحياة ، لا سيما في الحالات التي يُنظر فيها إلى سلوك يُسبب إيذاء النفس (مثل التدخين ، وتعاطي المخدرات والمواد المخدرة ، والإفراط في شرب الكحول ، واستهلاك الوجبات السريعة ، والسمنة) . وبينما يؤثر هذا السلوك في المقام الأول على الفرد المعني ، فإن له أيضًا تكاليف اجتماعية من حيث التكاليف الصحية والانهيار الاجتماعي .

تلعب الجغرافيا دورًا رئيسيًا في هذه النقاشات ، حيث غالبًا ما تحدث صدامات القيم في أماكن عامة محددة . ومن ثم ، فإن حظر التدخين في الأماكن العامة الذي يُطبق حاليًا في جميع أنحاء الغرب كان مدفوعًا إلى حد كبير باعتراضات من المدخنين السلبيين . ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على سياسات الهوية المرتبطة بجغرافية الحضر الاجتماعية ما يُعرف بـ "الإيروف" ، وهو مكان مخصص يسمح لليهود الأرثوذكس بحمل أو دفع أشياء كانت ستُحظر على الأسرة حملها يوم السبت (مثل دفع الكراسي المتحركة أو عربات الأطفال ، أو حمل المفاتيح أو كتب الصلاة) . تنبع هذه المحظورات من تعاليم العهد القديم ، إذ لا يُسمح لليهود ، بموجب الشريعة اليهودية الأرثوذكسية ، بحمل أي شيء في الأماكن العامة يوم السبت . في الواقع، تُقام العديد من المنازل اليهودية كـ"إيروف" للسماح للعائلات الأرثوذكسية بأداء مهام كانت تُحظر يوم السبت لولا ذلك .

وبينما نُفذت العديد من "الإيروفات" دون حوادث ، أثارت أخرى معارضة شديدة من مجموعات متنوعة ، بدءًا من الطوائف الدينية الأخرى وصولًا إلى العلمانيين . وكانت الحالات التي تُحدد فيها المنطقة بأعمدة ، يبلغ ارتفاعها عادةً 10 أمتار (حوالي 30 قدمًا) وتربطها أسلاك ، مثيرة للجدل بشكل خاص . ومع ذلك ، فإن بعض "الإيروفات" لا تحتوي على مثل هذه الأعمدة ؛ بينما تشمل حدود أخرى خطوط السكك الحديدية والطرق وحتى المنحدرات والشواطئ . ويخشى السكان غير اليهود أحيانًا من أن تؤدي "الإيروفات" إلى تدفق اليهود إلى المنطقة المحددة . كما هو الحال مع العديد من احتجاجات "نيمبي" (NIMBY) ("ليس في حديقتي الخلفية") ، فإن الاعتراضات على "إيروف" غالبًا ما تُعبَّر عنها بعبارات أخرى ، مثل المخاوف على

الطبيعة والحياة البرية (على سبيل المثال ، الخوف من أن تُحاصر الطيور في الأسلاك أو تلحق الضرر بالأشجار).

ملحق 2

الاتجاهات الرئيسية في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - نمو "ريادة الأعمال الحضرية"

في عام ١٩٨٩، لفت ديفيد هارفي الانتباه إلى "ريادة الأعمال الحضرية" - وهي مجموعة ناشئة من التغييرات في طريقة إدارة المدن . ومنذ ذلك الحين ، تكثفت الاتجاهات التي أبرزها ، وقام آخرون بتحليلات مستفيضة لـ"المدينة الريادية" (مثل: هول وهوبارد، ١٩٩٦؛ جيسوب، ١٩٩٧). رواد الأعمال هم أشخاص يقدمون سلعًا وخدمات جديدة . في سياق المدينة ، تشير ريادة الأعمال أيضًا إلى كل من الطرق الجديدة لتقديم الخدمات التقليدية ، وكذلك السياسات الجديدة تمامًا . وقد كان هذا الابتكار ضروريًا استجابةً لـ"تفريغ" الدولة المركزية ، وتفويض المسؤوليات إلى وحدات أصغر ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات .

لم يقتصر هذا على مجرد تصرف القطاع العام بطريقة عملية أكثر كفائة ، واعتماد لغة القطاع الخاص في تحديد الأهداف والأسواق والعملاء . بل شمل أيضًا الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص ، وجذب رؤوس أموال القطاع الخاص ، والافادة من خبراته لتقديم الخدمات المحلية وحل المشكلات المحلية . ونتيجةً لذلك ، ازدادت المنافسة بين المدن في محاولتها جذب الاستثمارات الداخلية من كلٍ من الحكومة المركزية والقطاع الخاص . وقد أدى ذلك إلى إثارة القلق بشأن الصورة الخارجية للمدن ، و"العلامة التجارية للمدن" ، و"تسويق الأماكن" . كما انخرطت المدن في مخططات جديدة لتحويل أحيائها وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال المحلية . وعلى الرغم من التركيز على سلوك المدن بطرق جديدة ومبتكرة ، إلا أن ريادة الأعمال الحضرية تنطوي ، في كثير من النواحي ، على شكل جديد من أشكال العقيدة التقليدية ، حيث تسعى المدن إلى تبني أنجح سياسات منافسيها . المواضيع المشتركة هي تعزيز مجمعات التكنولوجيا المتقدمة ، والمدن الداخلية المُحسّنة ، وإعادة تطوير الواجهات البحرية ، وتشجيع الأحياء الثقافية ، والتجديد الذي يقوده قطاع التجزئة . كما قيل إن هذه السياسات تتجاهل الأشكال التقليدية للتمثيل الديمقراطي ، مما يمنح رأس المال الخاص صلاحيات أكبر.

ملحق 3

نقاشات رئيسية في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - أهمية نيو أورلينز وإعصار كاترينا

إذا كتبتَ "إعصار كاترينا" في محرك بحث ، فستجد سريعًا كمًا هائلاً من البيانات حول هذه الكارثة "الطبيعية" التي دمرت مدينة نيو أورلينز التاريخية - وهي واحدة من أسوأ الكوارث في تاريخ الولايات المتحدة ، من حيث التكلفة الإجمالية والأرواح المفقودة . ومع ذلك ، من المهم تجاوز هذه الكم الهائل من التفاصيل (إلى جانب بعض نظريات المؤامرة التبسيطية) والتساؤل عما يكشفه هذا الحدث عن المجتمع الأمريكي وسياساته الحضرية على وجه الخصوص . من المهم أيضًا أن نتذكر أن التغطية الصحفية والإعلامية لمثل هذه الأحداث الدرامية (بما في ذلك أعمال الشغب ، انظر المربع 13.4) غالبًا ما تصورها بطرق مبالغ فيها ومقتصرة على روايات معينة . على سبيل المثال ، يميل الإبلاغ عن الكوارث الطبيعية إلى اتباع ما يُسمى "نموذج هوليوود" (كوتش، 2000) .

في هذه الرواية ، يتبين أن الناس في جوهرهم عنيفون وأنانيون ، لكن عادةً ما يظهر بطلٌ لمنع الانزلاق إلى الفوضى . التفاصيل الأساسية لإعصار كاترينا معروفة جيدًا ، لكنها ليست أقل إثارةً للصدمة رغم كل ما فيها من ألفة . فقد حوالي 1500 شخص حياتهم في حدثٍ كان ، على عكس الزلازل أو الانفجارات

البركانية ، متوقعًا إلى حدٍ كبير . علاوةً على ذلك ، كان بإمكان أغنى دولة في العالم التخفيف بسهولة من آثار الإعصار من خلال القيام بأعمال هندسية لمنع الفيضانات . نُشرت سلسلة من المقالات قبل 29 أغسطس/آب 2005 تُسلّط الضوء على حقيقة أن نيو أورلينز كانت "كارثةً على وشك الوقوع" . فلا عجب إذًا أن الإخفاقات التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق للوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ أدت إلى أن تُعرف محليًا باسم "أصلح كل شيء" .

بعد أسبوعين من الكارثة ، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش أن "هذه المدينة العظيمة ستنهض من جديد" ، لكن الأضواء الإعلامية انتقلت في النهاية ، وتقلصت خطط إعادة التطوير . في 7 سبتمبر/أيلول 2005 ، زعم باراك أوباما ، أثناء عضويته في مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي ، أن "سكان نيو أورلينز لم يُهجروا خلال الإعصار فحسب ، بل هُجروا منذ زمن بعيد" . من الصعب تجاهل الاستنتاج القائل بأن هذه الحادثة المؤسفة برمّتها دليل على استمرار الانقسامات الطبقية والعرقية في الولايات المتحدة . كانت المناطق الأكثر تضررًا هي المناطق المنخفضة جنوب بحيرة بونتشارتين ، التي يسكنها في الغالب أمريكيون من أصل أفريقي فقراء ، وكان هؤلاء المواطنون هم من تكبّدوا الجزء الأكبر من الخسائر .

افتقرت غالبية السكان هناك إلى السيارات اللازمة للهروب بسرعة من المدينة ، أو الدخل اللازم للإجلاء إلى الفنادق . علاوة على ذلك ، ما تزال الأحياء السوداء تعاني من دمار كبير، حيث ركزت خطط إعادة التطوير حتى الآن على المناطق البيضاء الأكثر ثراءً . وتشهد المناطق الأكثر فقرًا أدنى معدلات تعافي ، لأن المنح المستندة إلى تقييمات السوق قبل العاصفة لم تكن كافية لإعادة الإعمار، والعديد من هذه المناطق الآن يشغلها أقل من 50% . وبالتالي، يبلغ عدد سكان نيو أورلينز اليوم ما يزيد قليلاً عن 300 ألف نسمة ، أي ما يقرب من ثلثي ما كان عليه ، ومعظمهم من الأمريكيين الأفارقة الذين قد لا يعودون أبدًا . أما أولئك الذين يعودون ، فقد عانوا من معدلات عالية من الحساسية والاكتئاب والانتحار . ومع ذلك ، فإن التغيير الاجتماعي ليس أحادي الجانب أو قاتمًا على نطاق واسع ؛ بل إن هناك بعض علامات الانتعاش الاجتماعي . بسبب استياء المواطنين من اعتماد عمدة المدينة راي ناجين على آليات السوق في عملية الإنعاش ، انخرط المواطنون في نيو أورلينز في زيادة التطوع والتعبئة المجتمعية لتولي إعادة البناء بأيديهم (بمساعدة في نهاية المطاف ، يتطلب حجم المشاكل تدخلاً حكومياً ، وقد يدفع إعصار كاترينا ، إلى جانب أزمة الائتمان ، إلى إعادة النظر في ثلاثة عقود من الليبرالية الجديدة في المدن الأمريكية .

ملحق 4

الاتجاهات الرئيسية في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - انتعاش برشلونة

تُعدّ برشلونة ، وهي مدينة تقع في إقليم كتالونيا شمال شرق إسبانيا ، من أشهر الأمثلة على ريادة الأعمال الحضرية (ينظر أيضًا المربع 5.2). ففي سبعينيات القرن الماضي ، كانت برشلونة ميناءً متداعيًا ، قذرًا ، ومزدحمًا بحركة المرور ، إلا أنها في غضون بضعة عقود أصبحت مثالًا بارزًا على النمو الاقتصادي القائم على التجديد الثقافي . بقيادة رئيس البلدية باسكوال ماراجال ، مكّن تحالف من الطبقة المتوسطة الليبرالية والمهاجرين من الطبقة العاملة الهوية الكتالونية والاستقلال الإقليمي من إيجاد تعبير لهما في مدينة مُعاد تطويرها وعالمية . ولم يكن من أهم العوامل التي ساهمت في تشجيع النهضة استضافة دورة الألعاب الأولمبية عام 1992، حيث جلبت هذه الدورة دعاية هائلة للمدينة وشجعت على جذب استثمارات داخلية كبيرة من القطاع الخاص .

كما استغلت غلاسكو التراث المعماري الذي خلّفه ماكينتوش ، استفادت برشلونة إلى أقصى حد من المباني الرائعة التي أنشأها المهندس المعماري الفريد والغامض غاودي . وقد استُكملت هذه المباني بمجموعة مذهلة من الأشكال المعمارية الجديدة التي تُلبي احتياجات المتاحف والمعارض الفنية ومراكز الترفيه والمكاتب . ومع ذلك ، وكما هو الحال في المدن الأخرى الصاعدة ، لم يكن تجديد برشلونة خاليًا من التكاليف الاجتماعية . فقد هُجّرت العديد من الفئات الأفقر بعد تحديث الأحياء الداخلية . بالإضافة إلى ذلك ، أصبح شارع لا رامبلا الشهير المُحاط بالأشجار والمعروف شعبيًا باسم "لا رامبلا" مشهورًا جدًا لدرجة أن حشود السياح بدأت تُقوّض سحر التجول بجوار المتاجر والحانات والمقاهي (ماكنيل، ٢٠٠٤أ) . وأخيرًا ، لم يعد بورت فيل ، وهو جزء من الواجهة البحرية المُحسّنة ، وجهةً يقصدها الأثرياء . بدلاً من ذلك ، أدى مزيج من السياح الشباب ومجموعات المهاجرين ومواطني الطبقة العاملة إلى توترات اجتماعية ، أدت أحيانًا إلى الجريمة والعنف . وبلغت الأمور ذروتها في أعقاب غرق مهاجر إكوادوري تعرض للضرب على يد عمال الاستقبال بعد طرده من ملهى ليلي شهير (تشاترتون وهولاندز، 2003).

ووضعت سلطات المدينة لاحقًا خططًا لتقييد استهلاك الكحول وتعزيز التنوع الاجتماعي والأنشطة الموجهة نحو الأسرة . في السنوات الأخيرة ، دفعت أزمة الائتمان الكثيرين إلى التشكيك في جدوى التجديد الحضري باستخدام "نموذج برشلونة" . أدى تراجع قيم العقارات المتزايدة بسرعة في إسبانيا إلى إفلاس العديد من شركات البناء الإسبانية والتخلي عن مشاريع التطوير المعماري المتطورة في المدينة ، ولا سيما تصميم ريتشارد روجرز لتحويل حلبة مصارعة الثيران لاس أرينا ، وتطوير نورمان فوستر لملعب نادي برشلونة لكرة القدم ، وخطط فرانك جيري لبناء أبراج مكتبية جديدة ومذهلة .

ملحق 5

المفكرون الرئيسيون في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - مايك ديفيس

كاتبٌ كان له تأثيرٌ كبيرٌ على جغرافية الحضرالاجتماعية في السنوات الأخيرة ، وعلى نظرتنا إلى مدينةٍ واحدةٍ تحديدًا - لوس أنجلوس - هو مايك ديفيس . على غرار ديفيد هارفي (ينظر المربع 1.1) ، يتمسك ديفيس بشدةٍ بالتقاليد الماركسية ، ويرى ، في سياقٍ يدعم تنوع الأشكال الحضرية في لوس أنجلوس ، دليلًا على استمرار الصراع الطبقي . ومع ذلك ، وعلى النقيض من نظرية هارفي الاقتصادية المجردة نوعًا ما ، فإن كتابات ديفيس تزخر بالتفاصيل التجريبية حول لوس أنجلوس ، ولا سيما السلوك الجشع للمطورين ، والنزعة المحافظة المتعصبة لأصحاب المنازل في الضواحي ، ومعاناة العمال اللاتينيين والأمريكيين من أصل أفريقي المُستغلين .

وقد تعززت شعبية وتأثير أعمال ديفيس بفضل أسلوبه السهل الفهم ، الذي يكاد يكون "صحفيًا ". ليس عمل ديفيس ممتعًا للقرائة : فهو يقدم رؤيةً مُشحونة بالكآبة عن لوس أنجلوس ، دفعت البعض إلى وصفه بأنه إرميا العصر الحديث (ماكنيل، ٢٠٠٤ب؛ ميريفيلد، ٢٠٠٢) . ومع ذلك ، بدت الرؤية المُظلمة التي لخصها ديفيس في كتابه "مدينة الكوارتز : استكشاف المستقبل في لوس أنجلوس" (١٩٩٠) متوافقةً مع أجواء العصر، كما تجلى في أعمال الشغب الحضرية التي تلت ذلك في لوس أنجلوس عام ١٩٩٢. وفي مجلده التالي "بيئة الخوف : لوس أنجلوس وخيال الكارثة" (١٩٩٨) ، أولى ديفيس اهتمامًا أكبر بكثير لقضايا الطبيعة مقارنةً بباحثي الدراسات الحضرية السابقين .

صوّر ديفيس لوس أنجلوس كمدينة في نظام بيئي مُرهق ، عُرضة لكوارث مُتنوعة كالزلازل والحرائق والجفاف . في هذا الكتاب ، بيّن ديفيس أيضًا تأثير تنامي الجريمة وتجارة المخدرات والعنف من خلال تدابير مثل زيادة المراقبة والجيوش الخاصة والمجتمعات السكنية المغلقة . وعلى عكس ما اشتهر به من تنبؤات قاتمة بشأن التنمية الحضرية ، فإن كتابه الرئيسي الثالث ، "التمدن السحري : اللاتينيون يعيدون ابتكار المدينة الأمريكية" (2000) ، يحتفي بالتنوع والحيوية اللذين جلبتهما المجتمعات اللاتينية الجديدة إلى المدن الداخلية الأمريكية . ومع ذلك ، فإن كتابه الأحدث "كوكب الأحياء الفقيرة" (2006) يمثل عودة إلى شكل كارثي (ينظر أنغوتي، 2006).

ملحق 6

الاتجاهات الرئيسية في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - نمو التجديد الحضري المدفوع ثقافيًا

في السنوات الخمس والعشرين الماضية ، تم إنشاء أكثر من 100 معرض فني رئيسي في مدن حول العالم ، كما تم إنشاء عشرات من المجمعات الفنية ومراكز المعارض الأصغر حجمًا . تعكس هذه التطورات اتجاهًا تخطيطيًا رئيسيًا أصبح عقيدة جديدة في معظم أنحاء العالم الغربي ، حيث تحاول السلطات الحضرية التعامل مع عواقب فقدان الوظائف في مراكز التصنيع والخدمات التقليدية - التجديد الحضري المدفوع ثقافيًا . وقد عُرفت هذه السياسة بأنها : "تشجيع مزيج عالي الكثافة من إنتاج الصناعات الإبداعية وأنشطة الاستهلاك ذات الصلة ، والتي غالبًا ما تنطوي على تجديد المباني التاريخية والتجارية والصناعية على أطراف مراكز المدن" (بورتر وباربر، 2007، ص 1327) . وتتخذ هذه السياسة أشكالًا متعددة ؛ على سبيل المثال ، قد يشمل ذلك الثقافة كما تُستهلك (مثلاً في المعارض الفنية والمسارح وقاعات الحفلات الموسيقية ومراكز المعارض) أو الثقافة كما تُنتج (مثلاً دعماً لمختلف القطاعات الاقتصادية) .

يعكس التجديد الحضري المدفوع بالثقافة الأهمية المتزايدة لـ "الصناعات الثقافية" مثل الفنون الأدائية والإعلان والتصميم والترفيه والإعلام والنشر. يصعب تعريف هذه الصناعات الثقافية بدقة ، وتختلف في العديد من خصائصها ، لكنها تشترك في الرغبة في تسويق الأعمال ذات "القيمة التعبيرية" . هذه مجالات تُوسّع الفهم الثقافي ، وعادةً ما تنطوي على خصائص جمالية ورمزية ، وتشمل الكتب والأفلام والمسرحيات والإعلانات والتصميم الجرافيكي وألعاب الفيديو . على الرغم من أن الصناعات الثقافية تتطلب أفراداً موهوبين للغاية (غالباً ما يُعرفون باسم "المبدعين") ، إلا أن هناك الآن اعترافاً واسع النطاق بأن الإبداع الثقافي يعتمد على التفاعلات داخل الشبكات الاجتماعية المعقدة .

يُعدّ "الضجيج" الإبداعي ، وهو تبادل أشكال معقدة من المعرفة ، يُسهّله التواصل الشخصي وجهًا لوجه ، عنصرًا أساسيًا في الابتكار في الصناعات الثقافية . وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للإنترنت ، تبدو المدن أساسية لهذا الإبداع ، إذ تجمع الناس في سياقات عديدة ، بما في ذلك الشركات والمؤسسات والهيئات العامة وأسواق العمل ومحيطها الاجتماعي الواسع . ومن هنا ، نجد أن الصناعات الثقافية تتركز بشكل كبير في المدن الكبرى ، وغالبًا ما تكون ضمن تجمعات أحياء مميزة تتمحور حول مباني صناعية قديمة (تُسمى أحيانًا الأحياء الثقافية) . وقد نمت بعض هذه الأحياء ، مثل الحي الشمالي في مانشستر، من تلقاء نفسها دون أي تخطيط مدروس ، ولكن في الآونة الأخيرة ، حظيت برعاية متعمدة من قِبَل جهات التخطيط .

تعكس هذه المبادرات ، جزئيًا ، الأفكار المؤثرة للغاية لريتشارد فلوريدا (2004)، الذي يجادل بأن... من أهم عوامل التنمية الاقتصادية المحلية جاذبية "الطبقة المبدعة" التي تُشكل محورًا أساسيًا في "الاقتصاد

الجديد" . تشمل هذه الطبقة العلماء والمهندسين ، بالإضافة إلى أعضاء المجتمع الفني . تُعد المرافق الثقافية ضرورية لجذب الطبقة المبدعة من خلال تعزيز "بيئة شعبية" ليبرالية ومتسامحة - والتي يرى فلوريدا أنها اليوم أكثر أهمية للنمو الاقتصادي من "مناخ أعمال" محلي مواتٍ . على الرغم من أن هذه الأفكار أصبحت شائعة للغاية في دوائر التخطيط ، إلا أنها تنطوي على العديد من العيوب وتعرضت لانتقادات كبيرة (بيك، 2005) . يتعلق أحد الانتقادات الرئيسية باتجاهات السببية ؛ فمن المشكوك فيه ما إذا كان وجود طبقة مبدعة سببًا أم نتيجة للنمو الاقتصادي .

ومن ثم ، تُظهر الدراسات أن الناس لا يهاجرون عمومًا إلى المدن التي تفتقر إلى فرص العمل . يجادل آخرون بأن تلبية احتياجات الطبقة الإبداعية الميسورة نسبيًا قد تدفع سلطات المدن إلى تجاهل الفئات المهمشة التي قد لا تلمس آثار النمو الاقتصادي المتسارعة . وقد جادل أحد النقاد الأوائل ، ماكغيغان (1996، ص 99) ، بأن مثل هذه التطورات "تُعبّر فقط عن مصالح وأذواق الطبقة المهنية والإدارية في عصر ما بعد الحداثة دون حل مشاكل تناقص قاعدة الإنتاج ، وتزايد التفاوت في الثروة والفرص ، والأشكال المتعددة للإقصاء الاجتماعي" . وبالطبع ، فإن بعض المجموعات الفنية ليست غنية ، وقد أثبتت المباني الصناعية القديمة جاذبيتها لها نظرًا لانخفاض إيجاراتها نسبيًا . ومن المفارقات أن السياسات الرسمية الرامية إلى تحسين جودة الأحياء الثقافية قد تزيد الإيجارات وتقوض عمليات النمو العضوية التي أدت إلى تطور هذه الأحياء في المقام الأول .

ملحق 7

أفلام رئيسية متعلقة بالجغرافيا الاجتماعية الحضرية - الفصل الخامس

الحي الصيني (1974) قصة بوليسية كلاسيكية من نوع أفلام النوار. على الرغم من أنه سرد خيالي لتوسع لوس أنجلوس (ينظر الفصل 14) ، إلا أن الكثيرين يجادلون بأن هذا الفيلم يجسد جوهر السياسة المحلية في الولايات المتحدة . وهو فيلم آخر على قائمة "المشاهدة" للمهتمين بالعلاقات بين السينما والمدينة.

الشيطان في ثوب أزرق (1995) قصة بوليسية أخرى من نوع يُطلق عليه "الواقعية السوداء الجديدة" . يتناول قضايا العرق والهوية والسلطة ، ولكن بطريقة خفية في قصة مثيرة .

قصة مدينة فينيكس (1955) فيلم شبه وثائقي منخفض الميزانية ، يتناول الفساد السياسي في مدينة في ألاباما.

ولاية صن شاين (2002) فيلم من إخراج جون سايلز يتناول قضايا تتقاطع مع فصول عديدة في جغرافية الحضر الاجتماعية : السياسة والعنصرية وتغير الأحياء . يتناول الفيلم الضغوط التي يتعرض لها حي أسود قديم في ساحل فلوريدا ، والذي يتعرض لتهديد من المطورين . مليء بالشخصيات الشيقة والمعقدة .

عندما انهارت السدود: قداس في أربعة فصول (2006) فيلم وثائقي للمخرج الشهير سبايك لي ، يركز على الدمار الذي ألحقه إعصار كاترينا بمدينة نيو أورلينز. يُظهر الفيلم أن هذا لم يكن مجرد "فعل طبيعي" ، بل كان نتيجة إهمال حكومي على المستويين الفيدرالي والمحلي قبل الكارثة وبعدها .